مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع١٣ ص ص: ١٩٧- ٢٣٤ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-13.7

السياسة اللغوية السعودية: تحليل ودراسة

د. محمود بن عبدالله المحمود

أستاذ اللغويات التطبيقية المشارك

قسم اللغويات التطبيقية، معهد اللغويات العربية، جامعة الملك سعود

مستخلص: يتجلى الاهتمام باللغة العربية في المملكة العربية السعودية من خلال السياسة اللغوية السعودية التي تنعكس على القرارات والبرامج والمشاريع والحياة العامة في جميع جوانبها. ومن خلال مسيرة المملكة التنموية شهدت تطورات عدة ونقلات مختلفة على كافة الأصعدة مما يؤكد الحاجة للمراجعة المستمرة للسياسة اللغوية والتأكد من تحقيقها لغاياتها. تسعى الدراسة الحالية لمناقشة السياسة اللغوية السعودية بصورة عامة مع تركيز أكبر على قرارات اللغة العربية من خلال استثمار منهجية بحثية مندمجة سعى الباحث فيها إلى الإفادة من الاستبانة والمقابلة مع عينة من القيادات الإدارية في المملكة لمناقشة الأيديولوجيات ذات الصلة بالسياسة اللغوية السعودية، ومرئياتهم حيال طبيعة السياسة اللغوية وفاعليتها، وأثرها على الواقع، وأبرز الصعوبات حيال تفعيلها، إضافة إلى محاولة لوضع خطوات تنفيذية مقترحة لبناء سياسة لغوية سعودية تحافظ على المكتسبات السابقة وتحقق التطلعات المستقبلية. وبينت الدراسة وجوود أيديولوجيات اجتماعية وثقافية ولغوية داعمة للغة العربية؛ كالنظر لها بوصفها مكونا أساسا للكيان السياسي، وجزءا رئيسا من الهوية الوطنية، والحرص على عربية المشهد اللغوي، ومحوريتها في النظام التعليمي، والحرص على التنقية اللغوية. كما بينت النتائج إقرار عينة الدراسة بوضوح قرارات اللغة العربية، وشموليتها وفي ذات الوقت حاجتها للتطوير، وضعف الوعي بها من قبل الأفراد والمؤسسات، ووجود بعض الإشكالات التي تحول دون تطبيقها نابعة من ذات القرارات أو من العمليات الإجرائية ذات الصلة بها، أو من المؤسسات الإدارية ذاتها. كما تقدم الدراسة خطوات منهجية مقترحة للمساهمة في بناء السياسة اللغوية المنشودة تنطلق من قاعدة بحثية وتبني على المكتسبات الحالية.

١– تمهيد

للغة في الدولة مكانة إستراتيجية. فهي جزء رئيس من كيانها الثقافي والحضاري وتاريخها وهويتها وحاضرها ومستقبلها. لذلك كانت اللغة جزءا رئيسا في التأسيس النظامي لأغلب الدول الحديثة. وحين النظر في بيئة الدراسة (المملكة العربية السعودية) نجد أن الاهتمام باللغة العربية حاضر بوضوح.

وليس من المبالغة الإشارة إلى أن الاهتمام بالعربية سبق توحيد الكيان السياسي في المملكة حيث تظهر بعض النصوص النظامية في العام ١٣٤٦هـ التوجيه بالاهتمام بالعربية باعتبارها اللغة الرسمية للحكومة الحجازية النجدية وملحقاتها كما تبين ذلك مدونة قرارات اللغة العربية (مركز خدمة اللغة العربية، ٢٠١٥:٨). وخلال مسيرة المملكة من بعد توحيدها بدأت القرارات والسياسات المتعلقة باللغة العربية في الظهور بشكل واضح متزامنة مع كل تنظيم أو لائحة تصدر.

في الدراسة الحالية يسعى الباحث لمناقشة السياسة اللغوية السعودية من خلال البدء بنبذة حيال أدبيات السياسة اللغوية من حيث مفهومها، ومسيرتها التاريخية ممارسة ودراسة، وأنواعها. ثم يتناول الباحث بعض الأدبيات في السياسة اللغوية في البلاد العربية ليكون مدخلا للحديث حول السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية مع إلقاء بعض الأضواء على أبرز ملامح السياسة اللغوية وبعض الدراسات التي تناولتها. وبعد استعراض منهجية الدراسة والتي تقوم على منهجية مندمجة (كمية نوعية)، يسعى الباحث للإجابة عن تساؤلاتها التي تتناقش أبرز الأيديولوجيات التي بنيت عليها السياسة اللغوية السعودية، ومرئيات القيادات الإدارية في المملكة العربية السعودية حيال السياسة اللغوية من حيث طبيعتها، وفاعليتها، وأثرها على الواقع، إضافة إلى مناقشة أبرز الصعوبات من وجهة نظر القيادات الإدارية حيال تفعيل السياسات اللغوية. إضافة إلى اقتراح تصور تنفيذي للخطوات الرئيسة المقترحة لبناء سياسة لغوية سعودية تعزز اللغة العربية وتحقق تطلعات المملكة ورؤيتها التنموية والتطويرية ٢٠٣٠.

٢- مفهوم السياسة اللغوية

تمثل السياسة اللغوية Language Policy موجهات إستراتيجية رئيسة لتسيير الوضع اللغوي في سياق معين. وعادة ما يتلازم مصطلح آخر مع مصطلح السياسة اللغوية وهو "التخطيط اللغوي" Language Planning. وذلك التلازم نابع من حداثة الميدان بوجه عام، وعدم استقرار أدبياته العلمية (المحمود، ٢٠١٨:١٠٩). وقد أشار جايت (Djite, 32:1994) إلى أن كثيرا من الباحثين يستخدمونهما بشكل تبادلي. بل ويرى بعض الباحثين أنهما مترادفان لمفهوم واحد، كما تنص على ذلك دومرت (Deumert, 386:2009). ويعيد كالفي (٢٠٠٩:٢٤) الإشكال المصطلحي بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية إلى اختلاف في الأطر مفاهيمية بين الباحثين؛ حيث يشيع لدى الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية استخدام مصطلح التخطيط اللغوي، وهو ما يبرز اتجاههم نحو الجوانب التطبيقية العملية في موضوع التخطيط اللغوي، دون تركيز على جانب السلطة والسياسة اللغوية. بينما يشيع لدى الباحثين الأوربيين استخدام مصطلح السياسة اللغوية، وهو ما يظهر اهتمامهم

بصورة أكبر بقضايا السلطة في التغيير اللغوي، كما يقرر ذلك كالفي (٢٠٠٩). ويمكن القول إن المصطلحين قريبان من بعضهما، وقد تحكمهما علاقة البعض بالكل؛ حيث ينظر بعض الباحثين إلى أن التخطيط اللغوي جزءٌ من السياسة اللغوية، بينما ينظر البعض إلى أن السياسة اللغوية جزءٌ من التخطيط اللغوي؛ فالمفهوم متقارب، والخلاف في استعمال المصطلح الذي يعبر عن أيديولوجية الباحث. وعلى وجه الإجمال إن مصطلح السياسة اللغوية أكثر ارتباطًا بقضايا الأطر العامة، والموجهات الرئيسة، والمنطلقات الإستراتيجية، بالإضافة إلى قضايا الأنظمة واللوائح والقوانين الرسمية المتعلقة باللُّغة وعلاقتها مع المجتمع –وهذا ما يتبناه الباحث في هذه الورقة البحثية–؛ بينما التخطيط اللغوي أكثر ارتباطًا بالجانب العملي لترجمة السياسة اللغوية على أرض الواقع، مع التأكيد على أنه لا تخطيط لغوي دون وجود سياسة لغوية؛ كما أن السياسة اللغوية لوحدها لن تكون فاعلة دون وجود تخطيط لغوي منهجي يترجمها على أرض الواقع.

ويشير سبولسكي (Spolsky, 5:2012) –وهو من أبرز باحثي السياسة اللغوية– في فصله التمهيدي للتعريف بمفهوم بالسياسة اللغوية في كتاب كامبريدج المرجعي في السياسة اللغوية إلى رأي له مغاير. يرى سبولسكي أن مصطلح "السياسة اللغوية" هو الأنسب لتسمية الحقل كاملا. ويرى أن المفهوم يتألف من مكونات ثلاثة رئيسة بينها ترابط وثيق رغم استقلالها. الأول: هو الممارسة اللغوية الفعلية للمجتمع الكلامي من حيث التنوعات اللغوية المستخدمة لكل وظيفة من وظائف التواصل، والمتغيرات التي تستخدم مع مختلف المحاورين، والقواعد التي يتبناها المجتمع اللغوي في الكلام والصمت، والتعامل مع الموضوعات المشتركة، وللتعبير أو إخفاء الهوية. إن تلك الممارسات هي بالفعل السياسة اللغوية الحقيقية للمجتمع والتي وصفها باحثو اللغويات الاجتماعية بأنها علم بيئة أو إثنوغرافيا الكلام (Ecology or the ethnography of speech). أما المكون الثاني: فهو القيم التي حددها أعضاء مجتمع الكلام لكل صنف وتنوع من التنوعات اللغوية، ومعتقدات مجتمع الكلام حول أهمية هذه القيم، والتي يمكن أن ينظر لها بوصفها أيديولوجيات. أما المكون الثالث: فهو ما يسمى التخطيط ويفضل سبولسكي تسميته بـ "الإدارة"، ويشير إلى جهود بعض أعضاء المجتمع الكلامي الذين لديهم أو يعتقدون أن لديهم سلطة على الأعضاء الآخرين لتعديل ممارساتهم اللغوية، وتعد المؤسسات الدستورية أو القانونية وتأطيرها للغة الوطنية أو الرسمية مثالًا على ذلك (Spolsky, 5:2012).

وترى جيت (Djite, 33:1994) أن مفهوم السياسة اللغوية يشير إلى الاختيار المدروس من قِبل الحكومة –أو أيّ سلطة– فيما يخصُّ العلاقة بين

اللُّغة والحياة الاجتماعية. ويؤكد ذلك لو بيانكو (Lo Bianco, 3:2001) مع توسيعه لنطاق مفهوم السياسة اللغوية حيث يرى أنه لا يقتصر على السياسات والأنظمة واللوائح الرسمية المتعلقة باللُّغة؛ بل يضمُّ كذلك الأهداف والمقاصد والأفعال المتعلقة بالسياسة اللغوية والجانب التطبيقي، وانعكاسات السياسات على أرض الواقع. وتوافقه في ذلك مكجروارتي (McGroarty, 68:1997) حيث تذهب إلى أن السياسة اللغوية تجمع القرارات الرسمية المتعلقة باللُّغة، إضافة إلى الممارسة الفعلية المتعلقة بها في مجتمع ما. إن مفهوم السياسة اللغوية لا ينحصر في الأنظمة والترتيبات القانونية للقضايا اللغوية كما يوحي بذلك المصطلح ابتداءً، وكما يشير لذلك بعض الباحثين، مثل كوبر (Cooper, 186:1989)؛ بل هو أعمُّ وأشملُ.

٣- إلماحة تاريخية حول السياسة اللغوية: ممارسة ودراسة

حين النظر في السياسة اللغوية تاريخيا يمكن أن نفرق بين أمرين رئيسين؛ الأول السياسة اللغوية من حيث الممارسة، والثاني السياسة اللغوية من حيث التأصيل العلمي والتأطير المنهجي. تشير رايت (Wright, 9:2016) إلى أن التتبع التاريخي لمسيرة السياسة اللغوية يظهر أنها -بوصفها ممارسة- كانت موجودة في بدايات تكوين الدول الحديثة في العالم، أما الانتقال الأكاديمي والبحثي لميدان السياسة اللغوية فلم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية وما أنتجته من كيانات سياسية مختلفة رُفعت على إثرها شعارات القومية واللغة الواحدة للأمة الواحدة. ولايتفق الباحث مع ما أشرت له رايت من أن ممارسات السياسة اللغوية ظهرت في بدايات تكوين الدول الحديثة؛ بل إن الناظر في تاريخ الأمم سيجد العديد من الممارسات القديمة التي يمكن أن تعد ضمن السياسة اللغوية بالرغم من عدم ظهور المفهوم وتبلوره بشكل علمي ومنهجي. فعلى سبيل المثال كان إنشاء الدواوين في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، واتبع في الدواوين سياسة لغوية معينة لكل ديوان من حيث استخدام لغة المنطقة الجغرافية التي هو فيها، واتخذ عبدالملك بن مروان سياسة لغوية مختلفة في الدواوين. وفي ذلك يقول الماوردي: "وأمَّا ديوان الاستيفاء وجباية الأموال فجرى هذا الأمر فيه بعد ظهور الإسلام بالشام والعراق على ما كان عليه من قبل، فكان ديوان الشام بالروميَّة؛ لأنَّه كان من ممالك الروم، وكان ديوان العراق بالفارسية؛ لأنَّه كان من ممالك الفرس، فلم يزل أمرهما جاريًا على ذلك إلى زمن عبد الملك بن مروان فنقل ديوان الشام إلى العربيَّة سنة إحدى وثمانين هجرية" (الماوردي ٢٠٠٦، ٢٥٢).

شهدت الممارسة العملية في السياسة اللغوية في العصر الحاضر تحولات عدة وفق نماذج مختلفة تباينت فيها الدول والمجتمعات. فمن أبرز الممارسات في العصر الحاضر السياسات اللغوية

الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر، ويمكن أن تسمى بسياسة النقاء العرقي Racial purity حيث سعت الدول المستعمرة إلى مد نفوذها اللغوي باعتباره ركيزة للاستعمار الثقافي والاقتصادي. ولايزال العالم حتى اليوم يشهد آثار تلك الممارسات الاستعمارية الاستبدادية في السياسة اللغوية والمتمثلة في فرض لغة المستعمر بالقوة وإقصاء ما سواها من اللغات. والنظر للغة المستعمر بأنها لغة فوقية لعرق معين تحمل الثقافة والرقي وهي قادرة على تلبية كافة الاحتياجات اللغوية بينما اللغات المحلية هي لغات متواضعة لا تمتلك ثقافة ولاحضارة، وهي غير قادرة على تلبية كافة الاحتياجات اللغوية (May, 60:2015; Tavan, 5:2005). وكانت عواقب تلك الممارسة الاستعمارية في السياسة اللغوية وتبعاتها سيئة جدا، وجاءت بعدها سياسة الاستيعاب Assimilation في بداية القرن العشرين والتي تنطلق من فكرة تعزيز هيمنة بعض التنوعات اللغوية التي يمكن أن تستوعب كافة أطياف المجتمع؛ غير أن تلك السياسة لم تلاق نجاحا بل ولدت إشكالات خصوصا في البيئات متعددة اللغات والثقافات (Jupp, 45:2011). وبرزت بعدها في النصف الثاني من القرن العشرين سياسة الاندماج Integration وتتركز أهم مبادئها على إقرار التنوع العرقي والثقافي واللغوي في المجتمعات وحفظ الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية والأعراق المختلفة وكانت خطوة واضحة للانتقال من الهيمنة اللغوية إلى التعددية الثقافية واللغوية (Jupp, 46:2011). وتجدر الإشارة إلى تباين الدول في تبني السياسات اللغوية السابقة وفقا لظروف مختلفة.

أما من حيث التأصيل العلمي والتأطير المنهجي لميدان السياسة اللغوية فبداياته في العقد الثاني من القرن العشرين (Jernudd & Nekvapil 17:2012). وكانت بدايات النضج في الستينات الميلادية من القرن العشرين حيث ظهرت بعض الأطر النظرية والتي لازالت تستخدم حتى اليوم ولاسيما التفريق بين التركيز على وظائف اللغة، والصيغ اللغوية، وتعليم اللغة (Hult & Johnson, 4:2015). كما شهدت السبعينات الميلادية إطار السياسة اللغوية الكلاسيكية والتي بنيت للتعامل مع القضايا اللغوية الناشئة عن استقلال المستعمرات، وقيام العديد من الدول القومية الحديثة. وتنطلق من أن السياسات اللغوية الحكومية من خلال سيطرة لغات معينة توفر بيئة مثالية تسهم في الاندماج الثقافي والحضاري والتنمية الاقتصادية (Tollefson, 102:2015). أما الثمانينات والتسعينات الميلادية فقد شهدت السياسة اللغوية فيها ظهور النموذج الأيديولوجي والذي يرتكز على دراسة وتحليل العمليات التاريخية والاجتماعية والسياسية المؤثرة في التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية (Hornberger, 17:2015). وامتدادا لذلك ظهر التيار النقدي في السياسة اللغوية والذي يناقش أثر السياسة اللغوية في تعزيز لغات وإقصاء أخرى،

وترسيخ هيمنة مجموعات معينة وإقصاء مجموعات أخرى، بالإضافة إلى تعزيز الفوارق الاقتصادية والاجتماعية لدى فئات المجتمع (Hult & Johnson, 3:2015). وفي العصر الحاضر هنالك منهجيات شتى ورؤى مختلفة لدراسة وبحث السياسة اللغوية ينطلق جلها من منهجيات بينية كاستثمار الدراسة الإثنوغرافية، أو تحليل الخطاب، أو المدونات اللغوية أو الإفادة من معطيات ونظريات العلوم ذات الصلة كالسياسة والاقتصاد (Hult & Johnson, 5:2015). إن التتبع التاريخي يظهر التطور المستمر للنظريات والنماذج والأطر للسياسة اللغوية وذلك ناتج من حاجات المجتمعات المعاصرة وتحدياتها المستمرة. كما تشهد الممارسات المعاصرة إحياء بعض النماذج والأطر السابقة، ويبدو أن ذلك الطلب في نمو وازدياد وليس في تناقص. وهنالك ثلاث عمليات اجتماعية معاصرة أسهمت في استمرار ذلك الحراك في السياسة اللغوية وهي: العولمة والهجرة وإضفاء الطابع الإقليمي للحكومات (Jernudd & Nekvapil 36:2012).

ويؤكد الباحث اتساع مفهوم السياسة اللغوية في الدراسات البحثية المعاصرة من حيث زاوية التناول والدراسة، ويمكن التفريق بين مستويين رئيسين. الأول: هو المستوى الكلي والذي يتناول السياسة اللغوية من منظور كلي كدراسة حالة أمة، أو دولة، أو مجتمع، أو لغة واسعة الانتشار وهو الغالب من حيث الدراسات. والثاني: هو دراسة السياسة اللغوية من خلال مستوى جزئي، ويشهد اهتماما ملحوظا وتزايدا في الدراسات في العقد الأخير. ومثال ذلك بحث السياسة اللغوية في حالة خاصة كحي معين مثل دراسة عثمان (Othman, 2020) والتي تناولت السياسة اللغوية في بعض ضواحي مانشستر وانعكاسها على مجتمع الدراسة، أو دراسة كارسلون وكارلسون (Karlsson & Karlsson, 2020) التي تناولت السياسة اللغوية لبعض الجامعات السويدية وكيف يتم تطبيق وتفسير السياسات الوطنية من خلالها، أو دراسة ويلسون (Wilson, 2020) والتي بحثت السياسة اللغوية على المستوى الأسري لأسرة متحدثة بالفرنسية تعيش في بريطانيا وأثر قرارات الوالدين على النمو اللغوي والاتجاهات اللغوية. كما يمكن أن تكون الدراسة الجزئية في بيئة افتراضية مثل دراسة هيمان (Heuman, 2020) التي بحثت السياسة اللغوية لمجموعة من المشاركين في تطبيق معين في التواصل الاجتماعي.

٤- السياسة اللغوية المباشرة وغير المباشرة

تتباين الدول في تناولها للسياسة اللغوية من خلال نوعين رئيسين ناقشهما العديد من الباحثين (انظر على سبيل المثال: Hult & Johnson 2015; McCarty 2011; Lo Bianco, 2007)؛ الأول: السياسة اللغوية المباشرة أو الصريحة. والثاني: السياسة اللغوية غير المباشرة أو الضمنية؛ وذلك تبعًا لمؤثرات ثقافية واجتماعية وسياسية عدة.

ويعني مفهوم السياسة اللغوية المباشرة/الصريحة وجود وثيقة محددة خاصة بالسياسة اللغوية، تجمع الرؤية العامة للسياسة اللغوية لكيان سياسي معين، وكل ما يتصل بها من أهداف، ومبادرات، وبرامج. وذلك مثل أستراليا حيث كانت من أوائل الدول التي أصدرت سياسة لغوية مستقلة باسم السياسة الوطنية للغات National Policy on Languages (Bianco, 1987). ولا تزال أهم سياساتها معمول بها ومطبقة حتى اليوم، وكان من أهم مبادئ السياسة الجديدة تطبيق مفهوم الحقوق اللغوية. وتعتبر أستراليا أول بلد ناطق بالإنجليزية يخرج سياسة متكاملة للغات الوطنية، والأولى عالمياً في تبني سياسة التعددية اللغوية رسميا كما يشير إلى ذلك مجلس الحكومة الأسترالية (Centenary of Federation Advisory Committee, 1994, 23) وتعد هذه السياسة تجديدا وإبداعا في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي وذات أثر فيه، ولم ينحصر تأثيرها على الواقع الأسترالي فحسب بل امتد تأثيرها لبلدان أخرى (Ozolins, 206:1993) (للمناقشة المستفيضة حول السياسة اللغوية الأسترالية انظر: المحمود ٢٠١٥م). كما تمثل السياسة اللغوية السويسرية مثالا آخر على السياسة اللغوية الصريحة، حيث أصدرت في العام ٢٠١٠ (القانون الفيدرالي للغات الوطنية) والذي عزز وجود أربع لغات وطنية وهي: الألمانية، الفرنسية، الإيطالية، الرومانشية. وينظر للغات الثلاث الأولى بأنها لغات رسمية على المستوى الفيدرالي فيما بقيت اللغة الرابعة (الرومنشية) رسمية في إطار التواصل بين المسؤولين والمناطق الجغرافية المتحدثة بالرومنشية. كما أقرت السياسة اللغوية تشجيع التفاهم بين المجموعات اللغوية، ودعم التعدد اللغوي على مستوى الأفراد والمؤسسات في سويسرا Matyja, (2020).

أما السياسة اللغوية غير المباشرة/ الضمنية فينظر لها من جانبين؛ الأول: الواقع اللغوي الفعلي والذي يشير إلى الممارسات اللغوية السائدة في المجتمع، والتي تمثِّل عرفًا مجتمعيًا. ذلك أن عدم وجود سياسة لغوية صريحة وظاهرة في مجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود سياسة لغوية ضمنية. فكثير من الممارسات اللغوية تؤثر فيها السياسة اللغوية الضمنية من خلال الواقع اللغوي الفعلي. ويضرب شيفمان مثلًا لذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا توجد سياسة لغوية على المستوى الفيدرالي، ولا يوجد نظام ينصُّ على أن اللُّغة الإنجليزية هي اللُّغة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية (Schiffman, 1:1996)؛ رغم أن السياسة اللغوية الضمنية تؤكد أن الإنجليزية هي اللُّغة الرسمية، فهي لغة الحكومة، والتعليم، والأعمال، والإعلام، ولا يستخدم غيرها في السياق الرسمي إلا فيما ندر، أما على مستوى الولايات فهنالك سياسات لغوية مختلفة. أما الجانب الثاني من السياسة اللغوية الضمنية فهي السياسة اللغوية العرضية التي ترد ضمن سياسة معينة

أخرى، حيث تُدرج القضايا اللغوية أو بعضها ضمن سياسة معينة. فعلى سبيل المثال، لبعض الدول سياسة صحية تتضمن المنطلقات الرئيسة لتوجيه الوضع الصحي في البلد، ويرد فيها عرضًا حديث عن الجوانب اللغوية ذات الصلة. وتجدر الإشارة إلى أن السياسة اللغوية الضمنية عرضة للتغيير تبعًا للواقع، ومختلف الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خلافًا للسياسة اللغوية الصريحة، والتي تكون أكثر وضوحًا وانعكاسًا على أرض الواقع. ويمكن القول إن كثيرا من الدول تتبنى سياسة لغوية ضمنية وذلك أحد أسباب ضعف السياسات اللغوية وانعكاساتها على الواقع اللغوي. كما يشهد العالم في العقود الأخيرة تزايد الدول التي انتقلت من السياسات اللغوية الضمنية إلى السياسة اللغوية الصريحة (Boyd, 2011, p. 22).

٥- السياسة اللغوية في البلاد العربية

تناولت دراسات عدة السياسة اللغوية في البلاد العربية. ويمكن التفريق بين دراسات تناولت الواقع العربي بشكل عام من خلال دراسات شمولية تتسم بالأفقية في دراسة القضايا ذات الصلة بالسياسة اللغوية. ودراسات أخرى كانت أكثر تحديدا من خلال التركيز على حالة بلد عربي معين أو التركيز على جانب محدد في السياسة اللغوية في ذلك البلد. ومن الدراسات الشمولية دراسة الفهري (٢٠١٣) السياسة اللغوية في البلاد العربية. وسعى الباحث من خلال دراسته إلى استعراض أوضاع اللغة العربية وتحدياتها من خلال مناقشة قضية الازدواجية اللغوية، والهوية اللغوية، والتعددية اللغوية في البلاد العربية، وتعريب التعليم العالي، وقضايا المصطلح، ومناقشة العولمة اللغوية وموقع العربية منها. كما تناول الباحث البيئة السياسية وصنع القرار اللغوي من خلال مناقشة نظرية ليتناول بعدها موضوع العدالة اللغوية. ويختم الفهري دراسته بفصل يناقش فيه الخطوات العملية لتخطيط لغوي وثقافي جديد ينطلق من منظور سياسي سيادي، وتعليمي تربوي، وإعلامي، واقتصادي، وفكري ثقافي. إن شمولية الدراسة وعمق تأصيلها النظري ومناقشتها لأبرز الأطر العلمية موطن تميز غير أنها أبعدت الدراسة عن الدخول في تفصيلات الوضع اللغوي وتحدياته المتباينة لكل بلد عربي كما أن الدراسة ارتبطت بصورة أكبر ببلاد المغرب العربي.

كما طرح بعض الباحثين من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مشروعا بحثيا مميزا بعنوان "السياسة اللغوية القومية للغة العربية". ويتناول المشروع البحثي الإطار العام للسياسة اللغوية العربية من خلال السياق المؤسساتي والمبادئ التوجيهية، كما يستعرض الإطار المفهومي للسياسة اللغوية ويتناول قضية منزلة العربية في الوقت الراهن وأبرز إشكالياتها، ويختم بوضع أطر عامة للسياسة اللغوية المنشودة مصحوبة بمناقشة لسبل تفعيلها (المبخوت، ٢٠١٠). ويمتاز هذا المشروع البحثي بجمعه بين

التأصيل العلمي وتناول أبرز قضايا وتحديات العربية، وتقديم خطوات عملية لرسم سياسة لغوية. كما ناقش قضية الازدواجية اللغوية ومسألة الفصحى والعامية بطرح واقعي متزن يعزز مكانة الفصحى ولايتجاهل العامية وإنما يؤطر وجودها في سياقاتها الطبيعية.

وفي سياق أكثر تحديدا قام عبدالظاهر (٢٠١٤) بدراسة مقارنة للحماية القانونية للغة العربية. وقام الباحث بمقارنة القوانين والأنظمة والتشريعات في الدول العربية من حيث تأصيل وجود اللغة العربية. وتناول الباحث لغة التقاضي (القضاء المدني، الجنائي، لغة المرافعة..)، ولغة التحكيم، ولغة المعاملات الإدارية (لغة العقود، والمحررات العرفية..)، واللغة المعتمدة للإعلام، ولغة الإعلانات القضائية، ولغة الإعلانات التجارية، ولغة التعليم والثقافة. واللغة ونظام الجنسية، واللغة والمعاهدات الدولية، واللغة والمنظمات الدولية. وأحسن الباحث – بحكم خلفيته القانونية– في استقصائه للأنظمة والقوانين في أغلب الدول العربية ومقارنتها وتحليل نقاط الاتفاق والتباين. وختم الباحث دراسته بمقترح قانوني لتأصيل استعمال اللغة العربية في البلاد العربية يتألف من ٢١ مادة صيغت بصورة قانونية سعى خلالها الباحث إلى تناول كافة جوانب استعمال اللغة العربية (كالقضاء، والتعليم، والإعلام، والبحث العلمي، والمؤسسات الرسمية، والحياة العامة).

وفي ذات السياق القانوني كان لاتحاد المحامين العرب (٢٠١٣) مبادرة تستحق الإشادة تتمثل في صياغة قانون اللغة العربية في البلاد العربية. حيث أصدر الاتحاد ذلك القانون ليكون مرجعية قانونية وتشريعية للغة العربية يستند إليها صانعو القرار وواضعو التشريعات والسياسات اللغوية. ويبتدئ المشروع ببيان للأسباب الموجبة له وأهميته، ليطرح بعد ذلك عدة فصول تتضمن مواد قانونية تتناول اللغة العربية وعلاقتها بالسيادة، والوطنية، والتعليم، والصناعة، والقوانين، والتعريب والترجمة، واللغات المحلية والأجنبية واللهجات العامية، والمظهر العام والبيئة، والاستثمار، وتعليم العربية لغة ثانية. كما أحسن معدو القانون في تخصيص فصل يتناول قانون اللغة العربية في البلاد الإسلامية ذلك أن تعزيز العربية وتمكين وجودها وفق الأنظمة والقوانين من شأنه أن يحافظ على استدامتها خصوصا في البيئات غير العربية. وتجدر الإشارة إلى أن السياسة اللغوية أشمل من القضايا القانونية لوحدها، لكن البنية القانونية لبنة رئيسية في السياسة اللغوية.

وفي سياق دراسة حالات البلاد العربية بوجه أكثر تحديدا نجد العديد من البحوث التي تناولت بلدا عربيا محددا لمناقشة قضايا السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي فيه. فعلى سبيل المثال تناول حجازي (٢٠١٥) السياسة اللغوية في مصر من خلال استعراض تاريخي للسياسة اللغوية منذ بداية الدولة الحديثة وتتبع الباحث مراحل التغيير الرسمي

وردود الفعل تجاه العربية خلال الاستعمار البريطاني ومابعده. كما ناقش الباحث تأسيس مجمع اللغة العربية في مصر ودوره في التخطيط اللغوي، والجهود المبذولة في سياقات التعليم، والتعليم العالي، والإعلام، والحياة العامة. واستعرض الباحث أبرز المعوقات التي تقف أمام السياسة اللغوية ومنها حصر التنمية ومفهومها في الجانب الاقتصادي وإقصاء الجانب اللغوي منها، وإشكالية الأمية وانتشارها، وضعف الجانب التعليمي وتدني اكتساب العربية للطلبة وإغفال بعض مهاراتها، والمواقف اللغوية المغلوطة عن العربية، والمواقف من اللغات الأجنبية وخصوصا الإنجليزية، وسوق العمل واشتراطاته، والثقافة اللغوية السائدة والحاجة إلى تنمية وعي جديد يحفظ للعربية مكانتها. ويطرح الباحث آفاق المستقبل للسياسة اللغوية في مصر من خلال تناول السياق العام، والأسس القانونية، والأسس الاقتصادية، ومراحل التخطيط اللغوي المنشود. ويرى الباحث أن انسجام النسيج المجتمعي في مصر فرصة كبيرة لإنجاح سياسة لغوية فاعلة تحفظ للعربية مكانتها وتعزز حضورها.

كما بحث الطيان (٢٠١٥) السياسة اللغوية في سوريا من خلال مناقشة الواقع اللغوي وتحدياته، والسياسة اللغوية المتبناة في عدد من المؤسسات الرسمية. ويرى الطيان أن من أبرز تحديات السياسة اللغوية في سوريا طغيان العامية من حيث دخولها في السياق المكتوب وبروزها في الإعلام المسموع والمكتوب واللافتات، بالإضافة إلى مزاحمة اللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية)، وتدني مستوى تعليم العربية، وضعف الرقابة اللغوية في البلد بصورة عامة. وأشار الطيان إلى أن من أبرز القرارات المعاصرة لدعم العربية وتمكينها في سورية صدور القرار الجمهوري في العام ٢٠٠٧ بتشكيل لجنة لتمكين العربية والمحافظة عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها من خلال خطة عمل وطنية بإشراف نائب رئيس الجمهورية. وتستهدف خطة العمل تعزيز الانتماء، والحرص على السلامة اللغوية، وتطبيق التشريعات والقرارات ذات الصلة بحماية اللغة العربية. ومن جوانب القوة في الخطة الوطنية أنها حددت الجهات الفاعلة وعلى رأسها رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الإعلام، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة الأوقاف، بالإضافة إلى لجان في كافة الوزارات الأخرى، كما حددت الأدوار المناطة بكل جهة. ويرى الباحث أن الأثر ضعيف بالرغم من هذه الجهود واللجان والقرارات. كما يشير إلى أن التطبيق متواضع، والمتابعة شبه معدومة، ولعل ذلك نابع في الأصل من عدم بناء سياسة لغوية متكاملة مدعومة بتخطيط لغوي منهجي. كما أن الأحداث الجيوسياسية الأخيرة في سوريا ربما تحور مسار التخطيط اللغوي لسنوات قادمة وفق أجندة ومصالح مختلفة.

أما في لبنان فقد بحث حمزة (٢٠١٥) السياسة اللغوية اللبنانية من خلال استقصاء الخلفية التاريخية

بدءا من منتصف القرن التاسع عشر إلى الوقت الحاضر. وناقش الباحث واقع العربية وسياساتها إبان السلطنة العثمانية، ومنافسة الإرساليات الأجنبية في تأسيس مدارسها، كما ناقش سياسة الانتداب الفرنسي الذي عزز حضور الفرنسية لغة رسمية إلى جانب العربية، وجعلها لغة العلوم. ويرى الباحث أنه بالرغم من تأسيس المركز التربوي للبحوث والإنماء بوصفه جهازاً مختصاً أوكلت إليه مهمة التخطيط اللغوي في لبنان إلا أنه يقف عاجزا عن معالجة السياسة اللغوية كما ينبغي. ويرى حمزة أن إنجاح السياسة اللغوية في لبنان مرهون بالعمل في جانبين؛ الأول التعامل مع صراع خارجي من خلال اللغة الأجنبية التي انفردت بوظيفة الخطاب العلمي والفني، والثاني التعامل مع صراع داخلي في وجه العامية اللبنانية التي تطمح إلى مشاركة الفصحى في ما تبقى من مجالات المعرفة. كما يؤكد الباحث على خصوصية لبنان المتمثلة في التركيبة السياسية الطائفية الأيدولوجية في لبنان والتي تطرح تحديات أخرى.

كما بحث بوعلي (٢٠١٥) السياسة اللغوية المغربية من خلال مناقشة العلاقة بين اللغة والهوية في السياسة اللغوية المغربية. وتناول الباحث مكونات المشهد اللغوي بالمغرب من خلال استعراض أبرز تجليات التعددية اللغوية ويرى الباحث أنها تتمثل في وضعية لغوية متعددة حد التجاذب حيث توجد العربية الفصحى إلى جانب الأمازيغية والدارجة واللغات الأجنبية وخصوصا الفرنسية. ويرى الباحث المفارقة القائمة بين وضع العربية باعتبارها لغة رسمية للبلاد والواقع الفعلي الذي يشهد إقصاءها في الممارسات اليومية، إضافة إلى إدراج الأمازيغية في الدستور المعدل، والاستعمال الواسع للفرنسية في الشأن الاقتصادي والإداري والإعلامي. ويرى الباحث بأن الوضع اللغوي المغربي يمكن أن يوسم بالفوضى التي تتنازعها الانتماءات والولاءات والأيديولوجيات. فالعربية على المستوى التشريعي تتسم برسميتها الدستورية في كافة الدساتير المغربية منذ الاستقلال؛ لكن هنالك انفصام بين المستوى التشريعي والحماية القانونية للعربية إذ ظل المستوى التشريعي للعربية مجرد نصوص لاتتوافق مع معطيات الواقع الفعلي. وتناول الباحث أبرز المؤسسات الفاعلة في شأن التخطيط اللغوي بالمغرب مثل معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وأكاديمية محمد السادس للغة العربية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

إن المتأمل في واقع السياسة اللغوية في البلاد العربية يدرك أن لكل بلد عربي ظروفه التاريخية وتحدياته المعاصرة ونسيجه الاجتماعي مما يتطلب معالجة إجرائية تراعي خصوصية كل قطر جغرافي. وفي الوقت ذاته هنالك إشكالات تتسمم بقابلية التعميم على البلدان العربية كافة كما تناولها بعض الباحثين كالفجوة الكبيرة بين السياسات اللغوية وتطبيقها على أرض الواقع من خلال تخطيط لغوي

فاعل، وهيمنة اللغات الأجنبية، وإشكالية التعامل مع الازدواجية اللغوية، والضعف العام في النظام التعليمي وفي إكساب العربية.

٦- السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية

قبل الحديث عن بعض الإلماحات حيال السياسة اللغوية السعودية وبعض البحوث ذات الصلة تحسن الإشارة المقتضبة إلى الواقع الديموغرافي والاقتصادي للمملكة في الأسطر الآتية باعتباره جزءا مهما لمعرفة واقع السياسة اللغوية وعلاقتها بالمجتمع، وبعد ذلك سيستعرض الباحث لمحة حول السياسة اللغوية السعودية متبوعة ببعض الدراسات والبحوث ذات الصلة.

٦-١ بيئة السياسة اللغوية السعودية

طبقا للهيئة السعودية العامة للإحصاء (٢٠٢٠) فإن المملكة العربية السعودية تضم أربعة أخماس الجزيرة العربية في مساحة تقارب مليوني متر مربع تضم ٣٣,٤١٣,٦٦٠ من السكان. ويبلغ عدد السعوديين ٢٠,٧٦٨٦٢٧ ونسبتهم ٦٢,١٥%، بينما يبلغ عدد المقيمين من غير السعوديين ١٢,٦٤٥٠٣٣ ونسبتهم ٣٧,٨٥%. وتعد السعودية من الدول الشابة إذ إن ٧٠% من السكان أعمارهم أقل من ٣٥ عاما. كما تظهر البيانات أن ٣٨% تتراوح أعمارهم بين ١٥-٣٤، و ٣٢% أعمارهم أقل من ١٥ عاما.

ومن حيث الوضع الاقتصادي تتبوأ السعودية مكانة مهمة في الخارطة الاقتصادية، حيث تعد المنتج الأكبر للنفط حول العالم، ولديها أكبر احتياطي عالمي منه. وقد شهدت السعودية تحولات كبيرة بعد اكتشاف النفط في منتصف القرن العشرين، انعكست على نواح عدة، ومنها التنمية الاقتصادية والعمرانية التي جلبت العديد من القوى العاملة من مختلف دول العالم، جلهم من دول غير عربية.

هذا النسيج الاجتماعي من خلال بياناته الديموغرافية المتمثلة في أن أكثر من ثلث السكان غير سعوديين -وجلّ ذلك الثلث من غير العرب-، بالإضافة إلى أن أكثر من ثلثي السكان من الشباب، علاوة على الوضع الاقتصادي والنهضوي للمملكة منذ اكتشاف النفط؛ أدى إلى وجود نسيج لغوي في السعودية له خصوصيته وتحدياته. فوجود عدد كبير من غير الناطقين بالعربية في ظل ضعف سياسة لغوية فاعلة للتعامل مع لغات الوافدين وتقديم العربية لهم يمثل جانبا إشكاليا في الواقع السعودي. كما أن التركيبة الديموغرافية للسعوديين، التي يمثل الشباب الغالبية العظمى فيها؛ جانب مهم لا بد من أخذه في الحسبان عند نقاش الواقع اللغوي والسياسة اللغوية في السعودية. فالشباب بطبيعتهم أكثر قابلية للتغير والتأثير والتأثر، لا سيما في ظل العولمة وزخمها الثقافي والصراع اللغوي الذي يشهده العالم اليوم. أما الوضع النهضوي للمملكة العربية السعودية فقد استدعى استقدام العاملين من مختلف البيئات

والثقافات ولذلك تبعاته اللغوية والثقافية. كما أن صناعة النفط وملابساتها التاريخية تلقي بظلالها على الواقع اللغوي وخصوصا في الاستعمال اللغوي في بيئات العمل وكبريات الشركات. علاوة على ذلك تتبنى قيادة المملكة رؤية تنموية طموحة (رؤية ٢٠٣٠) وفق مسارات مختلفة أحدها الجانب الثقافي والحضاري مما يستدعي تحليل ودراسة السياسة اللغوية بعمق وتقديم رؤى للتطوير.

٦-٢ إضاءات حول السياسات اللغوية السعودية

لمن تكن العربية وقضاياها بمنأى عن اهتمام أصحاب القرار في المملكة العربية السعودية، بل شهدت ولاتزال تشهد اهتماما ملحوظا وجهودا مختلفة لخدمة العربية ودعم قضاياها. وترجم ذلك الاهتمام من خلال مسارات عمل شتى في جوانب مختلفة ومنها السياسة اللغوية بمفهومها العام.

فعلى الصعيد النظامي تشهد للعربية حضورا واضحا في الأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات. فالمادة الأولى من النظام الأساسي للحكم تنص على أن اللغة العربية هي لغة المملكة العربية السعودية، كما أن معرفتها شرط في نظام الجنسية العربية السعودية. وإذا ما نظرنا إلى السياق التعليمي والتربوي فسنجد العديد من مظاهر الاهتمام باللغة العربية وتعليمها. فعلى صعيد السياسات التعليمية هنالك العديد من البنود المتعلقة بأن الأصل هو أن اللغة العربية هي لغة التعليم، في جميع مواده، ومراحله كافة، ومن ضمن غايات التعليم وأهدافه تنمية القدرة اللغوية بشتى الوسائل التي تغذي اللغة العربية، وتساعد على تذوقها وإدراك نواحي الجمال فيها أسلوبا وفكرة. وعلى الجانب التطبيقي يحوي الجدول الدراسي للطلاب حيزا كبيرا للغة العربية. كما عنيت المملكة العربية السعودية بفتح كليات وأقسام ومعاهد للغة العربية وتأهيل المتخصصين فيها، وتعليم غير الناطقين بها، وإجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة بها (الحافي، ٢٠١٧).

وعلى الصعيد الإعلامي يتضمن نظام الإذاعة عدة فقرات تشير بأن العربية هي لغة الإذاعة، وتدعو للالتزام بها، والحث على تعميمها. وفي نظام الإعلانات التجارية تأكيد على مراعاة اللغة العربية الفصحى، وفي نظام العمل والعمال تأكيد على وجوب استخدام العربية في جميع السجلات والملفات والبيانات والعقود. وفي نظام البيانات التجارية نص على وجوب الكتابة باللغة العربية لجميع السلع والأغلفة والفواتير ...إلخ. وفي نظام الأسماء التجارية تأكيد على وجوب الالتزام بالأسماء العربية أو المعربة وترك الكلمات الأجنبية (مركز خدمة اللغة العربية، ٢٠١٥). وهذه القرارات وغيرها رصدها وجمعها مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في مدونة تتضمن مايزيد على مئة صفحة، سعى فيها لجمع الأوامر والقرارات والأنظمة واللوائح والتعاميم الصادرة في المملكة العربية السعودية. وتضم المدونة ١٤٩ قرارا صدرت

خلال مئة عام متوزعة بين العام ١٣٤٦هـ والعام ١٤٣٥هـ. وتتباين هذه القرارات من حيث جهة الإصدار، والمكانة النظامية فمنها مراسيم ملكية، وقرارات مجلس الوزراء، وقرارات وزارات وهيئات مختلفة. وتمثل المدونة مادة خصبة للدراسة والتحليل والمقارنة.

وفي جانب المبادرات العامة والمشاريع النوعية تبرز العديد من الجهود. فإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية خطوة مميزة في سبيل دعم اللغة العربية داخليا وخارجيا[١]، وأثمر عمل المركز خلال عمره القصير تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية كالنشر العلمي، والتعاون الدولي، والعمل في ميدان التخطيط والسياسة اللغوية. كما أن مبادرة الملك عبدالله للمحتوى اللغوي مثال على مشروع رائد لتعزيز وجود اللغة العربية في الشبكة العنكبوتية. حيث بدأت المبادرة في العام ٢٠٠٧ بإشراف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، بهدف النهوض بالمحتوى العربي، والحفاظ على الهوية العربية والتراث، وتمكين جميع شرائح المجتمع من التعامل مع المعلومات والمعرفة بيسر وسهولة، وردم الفجوة الرقمية. وشاركت في المشروع وزارات عدة (منها وزارة المالية، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الثقافة والإعلام، وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم). وتتضمن المبادرة عددا من المشروعات منها: إستراتيجية لإثراء المحتوى المحلي والعربي تمثلت في زيادة المحتوى العربي في الإنترنت من خلال عدة مسارات من أبرزها الإسهام في تعزيز مقالات "ويكبيديا" العربية، وترجمة كتب التقنيات الإستراتيجية، وبناء المدونة اللغوية العربية[٢]. ومن مبادرات المملكة العربية السعودية إنشاء البنك السعودي الآلي للمصطلحات (باسم)[٣] وهو معجم آلي موسوعي متعدد اللغات يقوم بحصر وتصنيف وترجمة وتعريب الإنتاج المصطلحي العلمي باستخدام تقنيات حاسوبية متقدمة عبر نظام آلي يساعد في توثيق وتحديث السجلّات المصطلحية وسرعة استرجاعها لإيصالها إلى عموم المستفيدين. وفي جانب التعريب نجد مبادرة موسوعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العربية للمحتوى الصحي والتي تهدف إلى بناء مدونة للمعلومات الصحية والطبية باللغة العربية لتقديم المعلومة الصحية الموثوقة باللغة العربية بشكل سهل ومبسط يهدف إلى زيادة الوعي الصحي، ودعم جهود المنشآت الصحية المختلفة[٤]. وفي سياق الترجمة من العربية وإليها وضعت المملكة جائزة سنوية لها باسم الملك دعما للحراك اللغوي والثقافي (الطاير، ٢٠١٣). وتلك المبادرات العامة والمشاريع النوعية السابقة كان لها أثر بارز ونتائج ملموسة؛ غير أنها بحاجة إلى مراجعة مستمرة، وتقييم لأثرها على الواقع اللغوي؛ رغبة في تعزيز النجاحات، والتعامل الأمثل مع

١ - مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية: https://kaica.org.sa/

٢- المدونة اللغوية العربية: http://corpus.kacst.edu.sa

٣- البنك السعودي الآلي للمصطلحات: https://basm.kacst.edu.sa

٤ - موسوعة الملك عبدالله للمحتوى الصحي: https://kaahe.org

الإخفاقات، واستدامة طرح مبادرات تلامس الاحتياجات الحاضرة.

٦-٣ دراسات حول السياسة اللغوية السعودية

تناول العديد من الباحثين السياسة اللغوية السعودية من خلال التركيز إحدى جوانبها. فمن ناحية العربية في الأنظمة السعودية فقد درست القنيعير (٢٠١٧) بعض الأنظمة ذات الصلة باللغة العربية في كل من النظام الأساسي للحكم، ونظام الجنسية العربية السعودية، ونظام الإذاعة، ونظام الإعلانات التجارية، ونظام العمل والعمال، ونظام البيانات التجارية، ونظام الأسماء التجارية. وخلصت الباحثة إلى وجود الأنظمة الداعمة للغة العربية في الفضائين العام والخاص، وتباين الأنظمة من حيث مستوى وجهة الإصدار، وترى الباحثة أن تلك الأنظمة لم تنل عناية كافية واهتماما ملائما في التطبيق. كما بينت الدراسة وجود فجوة في كثير من الأنظمة من حيث التباعد الزمني بين إصدار النظام والدعوة إلى تطبيقه، وعدم وجود عقوبات رادعه تحفظ للنظام مكانته، وتوصي الباحثة بتحديث الأنظمة السعودية بما ينسجم مع الواقع ويحفظ مكانة الأنظمة.

وفي ذات السياق درس السلطان (٢٠١٩) الحماية القانونية للغة العربية في الأنظمة السعودية. حيث قام الباحث بتحليل أبرز الأنظمة والقرارات المتعلقة باللغة العربية ويرى أنها تمثل نواة جيدة لبلورة سياسة لغوية فعالة. ويرى الباحث أن مراحل الحماية القانونية للغة العربية في المملكة العربية السعودية يمكن تصنيفها وفق مراحل ثلاث هي مرحلة الحماية الضمنية غير المباشرة، ومرحلة الحماية الصريحة غير المباشرة، ومرحلة الحماية الصريحة المباشرة. ويرى السلطان أن أساليب الحماية ومظاهرها تتمثل في أن العربية لغة الدولة، والتعليم، والمؤسسات القضائية، والإعلام، والإعلانات التجارية، والترجمة إلى العربية، واشتراط العربية في الجنسية، وافتتاح معاهد لتعليمها، والتوعية بأهمية العربية والعناية بها. كما بين الباحث تعدد مجالات حماية اللغة العربية التي كفلتها الأنظمة وفق مسارات شتى.

وتتسم الدراسات السابقة بتناول السياسة اللغوية وفق منظور شمولي ينطلق من القرارات واللوائح والأنظمة الحكومية وهنالك تشابه بين الباحثين في إقرار تنوع الأنظمة وتعددها واختلاف جهة إصدارها مما يؤكد أهمية القضية اللغوية لدى صاحب القرار؛ غير أن هنالك اتفاق بين الباحثين في وجود فجوة بين القرارات وبين الواقع الفعلي والممارسات العملية.

أما وفق المنظور الجزئي للسياسة اللغوية وباعتبار النظر لها من خلال زاوية محددة فنجد العديد من البحوث والدراسات ذات الصلة التي تناولت العربية في إحدى مظاهر السياسة اللغوية كالعربية في الحياة العامة، أو التعليم، أو الإعلام ونحو ذلك. والبحوث في تلك القضايا كثيرة لكن قلة منها من يربط الموضوع بالسياسة اللغوية السعودية.

فعلى سبيل المثال قام المحمود (٢٠١٣) بدراسة الاتجاهات المباشرة وغير المباشرة لما يقرب من ٣٠٠ من طلاب الجامعات السعودية حيال استعمال اللغة العربية والإنجليزية في مجالات الحياة العامة والتعليم والإعلام. وبينت الدراسة أن اتجاهات الأفراد يشوبها شيء من التعقيد، وتتجاذبها عوامل شتى، وتشكلها رؤى مختلفة ليست بالضرورة متناغمة. وبينت الدراسة أن الاتجاهات المباشرة حيال العربية الفصحى تميل للإيجابية في السياق المعرفي، والعاطفي، غير أنها لم تكن كذلك في السياق النزوعي (الفعلي). أما الاتجاهات حيال اللغة الإنجليزية فتتسم بالإيجابية في كافة السياقات (المعرفي، والعاطفي، والنزوعي). وفي الجانب الآخر تظهر الدراسة غير المباشرة تفضيل اللغة الإنجليزية على حساب العربية، وارتباط العربية الفصحى بالسياق الرسمي، مع ارتباط العامية بالسياق الاجتماعي العفوي، وارتباط الإنجليزية بالمكانة العالية. وتظهر تلك النتائج عدم تناغم السياسات اللغوية مع معطيات الواقع اللغوي ومخرجاته ويوصي الباحث بناء سياسة لغوية شاملة وفاعلة (Almahmoud, 2013).

كما تناول الربيع (٢٠١٣) لغة الإعلان في المملكة العربية السعودية. ويرى أنها خطاب لغوي له سماته الخاصة ويمتاز بالتكرار والتركيز وسعة التأثير؛ لذلك تضخ في صناعته مبالغ طائلة. ويرى الباحث أن للغة الإعلان تأثير ثقافي وسلوكي على أفراد المجتمع وخصوصا الأطفال والشباب؛ لذلك سعت الدول ومنها المملكة إلى وضع تنظيمات وقواعد للإعلان التجاري. وتنص التشريعات في المملكة ذات الصلة بالإعلانات على ضرورة الالتزام باللغة العربية ومراعاة قواعد العربية الفصحى، كما أصدرت وزارة التجارة تعليمات مختلفة بهذا الخصوص مع الإشارة إلى وجود غرامات على المخالفين. ويرى الباحث بالرغم من جودة تلك السياسات من الناحية النظرية إلا أنها من الناحية العملية ضعيفة الأثر. فلغة الإعلان في المملكة تتسم بالخلط بين الفصحى والعامية المحلية والعاميات العربية واللغات الأجنبية مما جعل الباحث يوصي بمراجعة الأنظمة والبحث في سبل تطبيقها بصورة فاعلة.

وفي السياق التعليمي تناول القوسي (٢٠١٥) الواقع اللغوي في مجال لغة التعليم في المملكة العربية السعودية وبحث في واقع تعليم العربية واللغات الأجنبية. ويشير القوسي إلى أن السياسة اللغوية التعليمية جيدة وداعمة للعربية غير أنها تفتقد للتطبيق وخطط العمل الفعلية، يشير إلى الضعف الواضح في التخطيط اللغوي. وفي دراسة مشابهة درس الدخيل (٢٠١٧) لغة التعليم في المملكة العربية السعودية في مراحل التعليم العام. وناقش الباحث مرئيات مؤيدي ومعارضي التدريس باللغات الأجنبية، وآثاره على العربية وعلى العملية التعليمية وعلاقته بالسياسة التعلمية في المملكة. وبين الباحث بأن تأييد استخدام اللغات الأجنبية ينطلق من كونها

مصدرا للانفتاح على لغات العالم وأداة لتطوير المناهج، وعدم وجود ضرر على الهوية واللغة الوطنية. أما من يعارض ذلك فيرى أن نجاح التعليم مرهون باللغة الوطنية وأن التجارب تظهر إخفاق كثير من النظم التعليمية التي استخدمت لغات أخرى، كما أنه سبيل لطمس الهوية اللغوية. وبعيدا عن تأييد أو رفض ذلك التوجه يشير الباحث إلى سياسة التعليم في المملكة والتي حسمت الموضوع بالنص على أن "الأصل أن اللغة العربية هي لغة التعليم في مواده كافة ومراحله جميعها، إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى"، غير أن صدور قرار من وزارة التعليم للسماح بالمدارس الأهلية بالتدريس باللغة الأجنبية وفق ضوابط معينة فتح المجال للتوسع في ذلك وتجاوز سياسة التعليم بصورة أو بأخرى. وتلك القضية تؤكد الحاجة الماسة إلى وجود سياسة لغوية تنطلق منها كافة القرارات والإجراءات ذات الصلة باللغة.

٧- منهجية الدراسة وتساؤلاتها

تقوم الدراسة الحالية على منهجية بحثية مندمجة (Mixed Methods) وهي التي تدمج منهجيتي البحث الكمية والكيفية في ذات الدراسة. وتمتاز تلك المنهجية باستسقاء البيانات بأكثر من طريقة (كمية/ كيفية) مما يسهم في فهم الظاهرة بصورة أعمق، ويساعد في تفسيرها وتجويد مخرجات الدراسة (Hashemi, 2020). ويأتي الجانب الكيفي في الدراسة الحالية لتحليل السياسات اللغوية السعودية ومحاولة الكشف عن الأيديولوجيات التي تستند عليها، والعوائق التي تحول دوت تطبيقها. أما الجانب الكمي فينطلق من استقصاء مرئيات عينة من القيادات الإدارية في المملكة العربية السعودية حيال السياسة اللغوية من حيث طبيعتها، وفاعليتها. ومن خلال استخلاص نتائج الجانبين السابقين يضع الباحث الرؤية المقترحة للخطوات التنفيذية لبناء السياسة اللغوية السعودية التي تراعي المكتسبات الحالية وتسعى لتحقيق الطموحات والتطلعات.

ويجدر التعريف بمصطلح مهم من مصطلحات الدراسة وهو الأيديولوجيات اللغوية في السياسة اللغوية، ويعرفها الباحث بأنها: نسق المعتقدات والقيم والمفاهيم التي تتكئ عليها السياسة اللغوية. وترى لن (Lin, 23:2015) أن الريادة كانت للمنهج التاريخي البنيوي نحو السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في لفت الانتباه تجاه العناصر الاجتماعية الفاعلة في السياسة اللغوية؛ لذلك أكد المنهج التاريخي البنيوي على دراسة الأيديولوجيات الكامنة خلف السياسات اللغوية، منتقدا المنهجيات البحثية المبكرة في السياسة اللغوية التي كانت تغفل ذلك الجانب. فالسياسة اللغوية لا تنشأ في فراغ تاريخي واجتماعي وسياسي وإنما يكون تواجدها دائما مع علاقات بجوانب أيديولوجية تجاه اللغة (May, 46:2015). أما مصطلح السياسة اللغوية فقد سبقت مناقشته في الإطار النظري. ويعرفه الباحث بأنه: الموجهات

الإستراتيجية لتسيير الوضع اللغوي في سياق معين وماينتج عنها من مبادرات وسياسات وأنظمة وتخطيط لغوي.

أما الأدوات البحثية التي استخدمها الباحث فتتمثل في (١) تحليل وثائق السياسة اللغوية السعودية وخصوصا مدونة قرارات اللغة العربية الصادرة عن مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية، والقرارات المؤرشفة في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية والذي يتيح الوصول لكافة أنظمة الدولة[٥]، إضافة إلى ما يتصل بالسياسة اللغوية السعودية من أدبيات علمية ناقشت السياسة اللغوية والجهود السعودية في الشأن اللغوي وذلك لاستنتاج الأيديولوجيات التي بنيت عليها السياسة اللغوية. (٢) كما أفاد الباحث من استبانة أعدها لاستقصاء مرئيات عينة من القيادات الإدارية في المملكة العربية السعودية حيال السياسة اللغوية من حيث طبيعتها، وفاعليتها، وأبرز الصعوبات التي تحول دون تطبيقها. وشارك في الاستبانة ٢٥ مسؤولا ذوي صفة اعتبارية يمثلون الجهات الآتية –مرتبة أبجديا– (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مجلس الشورى، معهد الإدارة العامة، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات، هيئة التحقيق والادعاء العام، الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، الهيئة العامة للغذاء والدواء، هيئة تقويم التعليم، وزارة الإعلام، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة التعليم، وزارة الثقافة، وزارة الحج والعمرة، وزارة الخارجية، وزارة الزراعة، وزارة الشئون البلدية والقروية، وزارة السياحة، وزارة العدل، وكالة الأنباء السعودية) وذلك خلال العام ٢٠١٩[٦].

وتتمثل تساؤلات الدراسة في الآتي:

١– ما الأيديولوجيات التي بنيت عليها السياسة اللغوية السعودية؟

٢– ما مرئيات القيادات الإدارية في المملكة العربية السعودية حيال السياسة اللغوية؟

ويتفرع منه مرئيات القيادات الإدارية حيال:

أ– ما طبيعة السياسات اللغوية؟ (في ذاتها داخليا)

ب– ما فاعلية السياسة اللغوية وأثرها على الواقع؟ (خارجيا)

ج– ما أبرز الصعوبات من وجهة نظر القيادات الإدارية حيال تفعيل السياسات اللغوية؟

٣– كيف يمكن بناء سياسة لغوية سعودية تعزز اللغة العربية وتحقق تطلعات المملكة ورؤيتها التنموية والتطويرية ٢٠٣٠؟

٥-موقع هيئة الخبراء -بديوان مجلس الوزراء السعودي: https://laws.boe.gov.sa

٦ - يود الباحث أن يشكر ويثمن الجهد الكبير الذي بذله الزملاء في مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية لتيسير مهمته البحثية وجمع البيانات من مختلف الجهات من أشخاص ذوي صفة اعتبارية في جهاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة -كما استعرض الباحث بعضها- ركزت على بعض القضايا النظرية حيال السياسة اللغوية أو مايتصل بها؛ ولم يصل الباحث إلى دراسة حاولت بحث الأيدولوجيات التي بنيت عليها السياسة اللغوية السعودية، وتناولت مرئيات أصحاب القرار حيال السياسة اللغوية، وحاولت رسم المسار التنفيذي للسياسة اللغوية المنشودة، وذلك مايسعى له الباحث في هذه الدراسة التي يأمل أن تكون لبنة في مسار دعم السياسة اللغوية السعودية وخطوة لفتح آفاق للبحث العلمي في تلك القضية.

٨- نتائج الدراسة ومناقشتها

يستعرض الباحث في هذا الجزء نتائج الدراسة مع مناقشتها في الوقت ذاته مقسمة على تساؤلات الدراسة الرئيسة. حيث يبدأ الحديث عن الأيديولوجيات التي بنيت عليها السياسة اللغوية السعودية، متبوعا بمرئيات القيادات الإدارية حيال السياسة اللغوية، ثم مناقشة للسياسة اللغوية المنشودة التي تتواكب مع رؤية المملكة التنموية ٢٠٣٠.

٨-١ الأيديولوجيات التي بنيت عليها السياسة اللغوية السعودية

استعرض الباحث مدونة قرارات اللغة العربية (مركز خدمة اللغة العربية، ٢٠١٥)، والأنظمة ذات الصلة في مدونة هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، بالإضافة إلى الاطلاع على بعض الأدبيات التي ناقشت واستعرضت الجهود السعودية في خدمة اللغة العربية، ثم قام الباحث بترميز البيانات لاستخلاص الأيديولوجيات وتصنيفها وفق حزم موضوعية. وأظهرت البيانات بعد استعراضها وترميزها أن الأيديولوجيات التي بنيت عليها السياسة اللغوية السعودية يمكن تصنيفها وفق مسارات ثلاثة: أيديولوجيات اجتماعية، أيديولوجيات ثقافية، أيديولوجيات لغوية وتحت كل مسار عدد من العناصر الممثلة له. وتجدر الإشارة إلى أن الحد الفاصل بين تلك الجوانب الثلاثة ليس بالضرورة قطعيا؛ فهنالك نوع من التداخل نابع من طبيعة الأيديولوجيات. وسيقتصر الباحث على ذكر بعض الأمثلة على كل جانب حيث يتعذر استقصاء الحالات كلها في مثل هذه الورقة البحثية.

٨-١-١ الأيديولوجيات الاجتماعية

أظهرت السياسة اللغوية السعودية وجود أيديولوجيات اجتماعية بارزة تتمثل في مكانة اللغة العربية في المنظومة السياسية السعودية والمجتمع السعودي. وأبرز مثال على ذلك هو قرار الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن بعد توحيده للمملكة وإصداره للأمر الملكي رقم ٢٧١٦ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٣٥١هـ الموافق ١٠ أغسطس ١٩٣٢م والذي ينص على تحويل اسم "المملكة الحجازية النجدية

وملحقاتها" إلى "المملكة العربية السعودية" (العثيمين، ٢٠١٨). إن وصف المملكة "بالعربية" في المقام الأول يحمل دلالات رمزية كبيرة لقيمة العربية في هذا الكيان السياسي وبيئته الاجتماعية من جانب؛ كما يؤكد العمق التاريخي لهذا الاهتمام وأنه كان صنوا لتأسيس الكيان السياسي الاجتماعي. وتتأكد بواكير الاهتمام بالعربية في المنظومة السياسية السعودية من خلال عدد من القرارات الصادرة في منتصف القرن الرابع عشر الهجري قبل تغيير مسمى المملكة ومن ذلك ماصدر عن مجلس الشورى بتاريخ ١٣٤٦/٠٣/٢٤ والذي ينص على الاعتناء باللغة العربية والمحافظة على أساليبها لأنها اللغة الرسمية. وتتأكد هذه المكانة في التشريعات اللاحقة ومن أبرزها النظام الأساسي للحكم والذي يمثل الدستور السعودي، والذي ينص في الباب الأول: المبادئ العامة، في المادة الأولى على أن "المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ...ولغتها هي اللغة العربية" وذلك يؤكد عمق وأهمية العربية في المنظومة السياسية السعودية.

كما تتجلى القيمة الاجتماعية للغة العربية في ربطها بالهوية السعودية سواء من حيث الهوية الوطنية العامة التي سبقت الإشارة إليها؛ أو الهوية الفردية والتي تظهر من خلال نظام الجنسية الذي يؤكد في فقرته الأولى على مسمى "الجنسية العربية السعودية" بتقديم العربية باعتبارها الوصف الأول للجنسية. كما يتضمن نظام الجنسية اشتراط معرفة اللغة العربية لمن يتقدم لطلب الجنسية، وفي ذلك تأكيد على محورية العربية في الهوية والجنسية السعودية. ويتجدد الاهتمام بالعربية وصلتها المحورية بالهوية الوطنية كما تبرز ذلك رؤية المملكة العربية السعودية التطويرية "رؤية ٢٠٣٠"، والتي تنطلق من أركان ثلاثة هي: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية الرائدة، ومحور ربط القارات الثلاث. ويأتي تأكيد العمق العربي والإسلامي في الركن الأول ضمن رؤية ٢٠٣٠ تأكيدًا على الهوية العربية، وأحد أبرز أركانها اللغة العربية.

إن الأيديولوجيات الاجتماعية في السياسة اللغوية السعودية تؤكد أن العربية إحدى مقومات المجتمع السعودي كما ينص على ذلك النظام الأساسي للحكم (الباب الثالث: مقومات المجتمع السعودي المادة العاشرة): تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية. فالعربية قيمة مجتمعية ضمن مقومات المجتمع السعودي.

كما تبرز أيديولوجية السياسة اللغوية السعودية في الحرص على عربية المشهد اللغوي الاجتماعي، وردع من يحاول تشويه ذلك المشهد اللغوي. ويتجلى ذلك في عدد من السياسات المبكرة منها ماصدر عام ١٣٩٣هـ برقم ١٢٩٥من مجلس الوزراء والذي ينص على فرض عقوبات بحق الشركات الأجنبية التي لم تستخدم اللغة العربية في مكاتباتها ومعاملاتها. ويؤكد ذلك ماصدر من نائب رئيس مجلس الوزراء عام ١٤٠٢هـ من التأكيد على كتابة

اللافتات الخاصة بالشركات والمؤسسات الأجنبية باللغة العربية وينص على: "أن الاعتبارات الوطنية تقتضي بأن لاترفع لوحة إلا بلغة الدولة التي تقيم فيها الشركات والمؤسسات" وفي ذلك رؤية عميقة تجاه المشهد اللغوي وأنه جزء من الهوية الاجتماعية، وحرص على عربيته.

٨-١-٢ الأيديولوجيات الثقافية

تحمل السياسة اللغوية السعودية عددا من الأيديولوجيات الثقافية التي يمكن استنتاجها، ومن أبرزها محورية اللغة العربية في النظام التعليمي السعودي. فتمثيل اللغة العربية في النظام التعليمي السعودي يظهر أنها هي الأصل وتتجلى تلك المكانة في الباب الأول في سياسة التعليم، في الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم وتتضمن "أن الأصل هو أن اللغة العربية لغة التعليم في مواده وجميع مراحله كافة". كما تنص على "تنمية القدرة اللغوية بشتى الوسائل التي تغذي اللغة العربية، وتساعد على تذوقها وإدراك نواحي الجمال فيها أسلوبا وفكرة"، كما تضمنت أهداف المراحل التعليمية الإشارة إلى اللغة، فعلى سبيل المثال تنص أهداف المرحة الابتدائية على "تنمية المهارات الأساسية المختلفة وخاصة المهارات اللغوية"، كما تظهر محورية اللغة العربية في النظام التعليمي من خلال وزن مواد اللغة العربية قياسا بالمواد الأخرى في كافة مراحل التعليم العام، ووجودها متطلبا رئيسا في التعليم الجامعي.

ولتعزيز تلك السياسات اللغوية في النظام التعليمي قامت وزارة التعليم بجهود مختلفة منها إنشاء "المركز الوطني لتطوير تعليم اللغة العربية وتعلمها" والذي يسعى إلى تعزيز الهوية اللغوية لدى الطلاب وتنمية الاعتزاز بها، والبحث عن المستجدات وأفضل الممارسات في طرق تدريس اللغة العربية، وفي تقويم الطلاب في موادها اللغة العربية، وفي تدريب معلمي اللغة العربية، وتقديم الدعم العلمي لوكالة المناهج والبرامج التربوية في إعداد وتطوير مناهج اللغة العربية وبرامجها التعليمية.

كما تبرز محورية اللغة العربية في افتتاح أقسام اللغة العربية في التعليم الجامعي في وقت مبكر جدا، فعلى سبيل المثال تأسست جامعة الملك سعود عام ١٣٧٧هـ، وكانت أول كلية أسستها الجامعة هي كلية الآداب، وتزامن مع ذلك تأسيس قسم اللغة العربية. وشهدت الجامعات السعودية الأخرى منذ بواكير تأسيسها إنشاء أقسام وكليات للغة العربية مما يعزز محورية اللغة العربية في النظام التعليمي سواء في التعليم العام، أو الجامعي.

كما تبرز ضمن الأيديولوجيات الثقافية في السياسة اللغوية السعودية الحرص على تنمية الثقافة اللغوية والأدبية لدى المجتمع بصورة عامة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إنشاء الأندية الثقافية في مختلف مناطق المملكة والتي تشير في لائحتها التنظيمية إلى أنها تستهدف خلق بيئة أدبية تفاعلية منتجة، ونشر الأدب باللغة العربية الفصحى، وإبراز واقع

الأدب وتاريخه في نطاق النادي خاصة وفي المملكة عامة بما يعزز الانتماء الوطني، استقطاب المواهب الأدبية الشابة ورعايتها وتشجيعها. كما يتجلى استمرار الاهتمام بتنمية الثقافة اللغوية والأدبية من خلال ما قامات به وزارة الثقافة حديثا من تأسيس هيئة وطنية للنشر والأدب والترجمة. أما على مستوى الإعلام فتبرز سياسات لغوية عدة تؤكد الحرص على تنمية الثقافة اللغوية العربية ومنها المرسوم الملكي الذي يحدد نظام الإذاعة وينص على أن من مهامها "تبسيط اللغة العربية الفصحى، ومحاولة تعميم فهمها وتداولها بين عامة الأمة". كما تؤكد ذلك سياسة الإعلام والتي تشير إلى أن من مهام وسائل الإعلام "الارتفاع بلغة البرامج الشعبية التي تقدم باللهجة العامية شيئًا فشيئًا وإحلال الفصحى المبسطة محل العامية"، و "تشجيع البرامج التي تخدم الفصحى وتقويها لدى الخاصة وتحببها إلى نفوس العامة".

كما يظهر من الأيديولوجيات الثقافية الإيمان بأن العربية من أبرز السبل لتعزيز التواصل الثقافي والحضاري مع دول العالم. وتتجلى تلك الأيديولوجية من خلال افتتاح معاهد لتعليم اللغة العربية لناطقين بغيرها في أغلب الجامعات السعودية، والحرص على تقديم المنح الدراسية في كافة الجامعات السعودية. ولم يقتصر الأمر على العمل داخل المملكة العربية السعودية، بل كان العمل أيضا في خارجها من خلال صور شتى منها إنشاء معاهد خارجية مختصة بتعليم اللغة العربية وثقافتها للناطقين بغيرها، مثل معهد العلوم الإسلامية والعربية في إندونيسيا، والمعهد العربي في طوكيو، ومعهد العلوم الإسلامية والعربية في موريتانيا، والمعهد الإسلامي في جيبوتي. كما صدرت موافقات سامية لافتتاح معاهد أخرى في ساحل العاج، وإندونيسيا، والمالديف وغيرها، والركيزة الرئيسة في تلك المعاهد هي تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. كما يبرز تعزيز التواصل الثقافي والحضاري من خلال دعم وتأسيس العديد من الكراسي البحثية المهتمة باللغة العربية وثقافتها في كثير من الجامعات مثل كرسي الملك عبدالعزيز بجامعة كالفورنيا بأمريكا، وكرسي الملك عبدالعزيز في جامعة بلونيا بإيطاليا، وكرسي الملك فهد بجامعة هارفرد بأمريكا، وكرسي الملك فهد في معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية بفرانكفورت بألمانيا، وغيرها (السحيباني، ٢٠١٣).

ومن الأيديولوجيات الثقافية التي تظهر من خلال تتبع السياسة اللغوية السعودية الإيمان بدور الترجمة من العربية وإليها في إثراء الثقافة والتواصل الحضاري الفاعل ودعمها والتحفيز إليها. ويتجلى ذلك الاهتمام من خلال وجود مايزيد على ٤٠ جهة في المملكة العربية السعودية مهتمة بالترجمة، بين مركز متخصص أو أقسام علمية في الجامعات، أو وحدات ترجمة تابعة لمراكز بحثية أو لمصالح حكومية ونحوها. وتعد الجهود السعودية من الأبرز عربيا خصوصا في المجالات الشرعية حيث تحتضن

الحرمين الشريفين وتحمل رسالتها للعالم من خلال ترجمة كثير من الكتب الشرعية عبر وزارة الشؤون الإسلامية، ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (القرني، ٢٠١٩). كما يظهر الاهتمام بالترجمة في السياسة العليا للتعليم التي تنص على أن من أهداف التعليم العالي "ترجمة العلوم وفنون المعرفة إلى لغة القرآن ... بما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين". ومن مظاهر الاحتفاء الرسمي بالترجمة وجود جوائز عالمية تقدمها المملكة العربية السعودية مثل جائزة الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمية للترجمة والمتخصصة في الترجمة من العربية وإليها. كما تضم الجامعات السعودية عددا من جوائز التميز العلمي ومنها ماهو مختص بالترجمة.

كما تتجلى أيديولوجيات السياسة اللغوية السعودية ثقافيا في الحرص على عربية المشهد الثقافي والعلمي. فعلى سبيل المثال تنص اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات السعودية في المادة الرابعة والأربعون والمقرة من مجلس الوزراء على "أن تكتب رسائل الماجستير والدكتوراه باللغة العربية"، ولايجوز مخالفة لك إلا بقرار من مجلس الجامعة بناء على توصية مجلسي القسم والكلية. كما يتجلى الاهتمام بعربية المشهد الثقافي في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤٣٩/٠٨/٠٨هـ والذي يتناول المؤتمرات والندوات في المملكة العربية السعودية وينص على اعتماد "اللغة العربية لغة رسمية في المؤتمر أو الندوة، وعلى المشاركين المتحدثين باللغة العربية التقيد باستخدامها". كما تؤكد ذلك السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية الصادرة في العام ١٤٠٢هـ والتي تنص في المادة السابعة عشرة على يقين "الإعلام السعودي بأن العربية الفصحى هي وعاء الإسلام ومستودع ثقافته وموئل تراثه، ولذا فهو يحرص أشد الحرص على ما يلي: ١ –توجيه الكّتاب ومعدي البرامج إلى وجوب الالتزام بقواعد الفصحى نحوًا وصرفًا وسلامة في التعبير وصحة في استعمال الألفاظ.٢ –توجيه المذيعين ومقدمي البرامج ومديري الندوات وغيرهم إلى وجوب استعمال الفصحى والاحتراز من الوقوع في أي خطأ من أخطاء النطق سواء كانت نحوية أم صرفية والالتزام بقواعد الأداء السليم المتفق مع أصول العربية...".

ومع الحرص على عربية المشهد الثقافي التي تتجلى في المظاهر المختلفة السابقة فأن السياسة اللغوية السعودية تتبنى أيديولوجية معتدلة تحاول التوازن بين المحافظة على العربية وحفظ مكانتها والسعي للانفتاح الثقافي واللغوي وفق مايتطلبه كل سياق معين. فكثير من السياسات اللغوية بينت إمكانية استخدام لغات أخرى وفق ضوابط معينة. فعلى سبيل المثال ورد سابقا الإشارة لقرار مجلس الوزراء الذي ينص على اعتماد العربية في المؤتمرات والندوات، وفي الوقت ذاته أجاز "استخدام لغات أخرى في المؤتمرات والندوات الفنية والتخصصية التي تستلزم ذلك" لكنه أحسن حينما قرر بوضوح "على أن يتولى

مؤهلون سعوديون – بقدر الإمكان – الترجمة الفورية في تلك المؤتمرات والندوات" ففي حال الحاجة لاستخدام لغة أخرى فالعربية حاضرة من قبل مترجمين سعوديين. وفي سياق آخر في المجال التجاري على سبيل المثال ينص نظام السوق المالية –والتي تستقطب مستثمرين من مختلف بلدان العالم– على وضع التقارير والإعلانات والإشعارات باللغة العربية، مع إمكانية وضع ترجمتها الإنجليزية بجانب النسخة العربية.

٨–١–٣ الأيديولوجيات اللغوية

حين النظر في السياسات اللغوية السعودية يمكن استخلاص العديد من الأيديولوجيات اللغوية التي تحمل رؤية ومعتقدات حيال اللغة العربية. ومن أبرز تلك الأيديولوجيات الإيمان الواضح بقدرة اللغة العربية على تلبية كافة الاحتياجات وصلاحيتها لجميع المجالات دون استثناء. ويتجلى ذلك من خلال العديد من الأنظمة والتشريعات التي تسعى لتمكين العربية وتقرير استخدامها في كافة المجالات دون استثناء. فاستخدامها هو الأصل في الدراسات العليا وفي الرسائل العلمية كما في اللائحة الموحدة للجامعات السعودية، وهي الأصل في الإعلام بكافة وسائله كما تنص على ذلك سياسة الإعلام، وهي الأصل في السياق التجاري بكافة مجالاته كما يلخص ذلك قرار مجلس القوى العاملة الصادر في عام ١٤٠٤هـ والذي يوجب استخدام اللغة العربية كأساس للتعامل في المؤسسات والمصالح مثل المستشفيات، والفنادق، والمطارات، والبنوك، والشركات، وغيرها، وقصر الوظائف ذات الاتصال المباشر بالجمهور على من يتحدث العربية. كما صدرت عدة قرارات ذات مستوى عال لتأكيد حضور العربية في كافة المجالات. بل تنص بعض القرارات على رفض استثناء بعض المؤسسات من عدم استخدام العربية وذلك حين التواصل مع الشركات الأجنبية كما في قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ذي الرقم ٣/ح/٨٨١ في عام ١٤٠٢ والذي رفض استثناء الهيئة الملكية للجبيل وينبع من استخدام العربية مع الشركات الأجنبية، وأكد على وجوب التقيد بالعربية في تحرير العقود ومرفقاتها ووثائقها المختلفة مع الإفادة من الترجمة، ويعضد ذلك قرار مجلس الوزراء اللاحق رقم ٣٢١٩ب في عام ١٤٢٧هـ الذي يؤكد على التزام كافة الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات باستعمال العربية ولايقتصر ذلك مع الشركات العربية فحسب؛ بل حتى مع الشركات الأجنبية، مما يؤكد الإيمان العميق على أهمية العربية وقدرتها على تلبية كافة الاحتياجات في شتى المجالات.

كما يتجلى من الأيديولوجيات اللغوية في السياسة اللغوية السعودية الاهتمام بالتعريب والترجمة بوصفهما أداة رئيسة لتمكين العربية واستيعابها لكل المتطلبات. وأبرز مثال على ذلك ماورد في السياسة العليا للتعليم التي ترى أن من أهداف التعليم العالي " ترجمة العلوم وفنون المعرفة إلى لغة القرآن، وتنمية ثروة اللغة العربية من المصطلحات بما يسد حاجة

التعريب". فالترجمة وسد حاجة التعريب هدف رئيس للتعليم العالي السعودي. كما يتجلى الاهتمام بالتعريب والتنسيق فيه من خلال القرار الصادر من وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بدول مجلس التعاون الخليجي باعتماد مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية ليكون المرجع الخليجي في ذلك الشأن. كما نجد أمثلة على مستوى الأنظمة الجزئية مثل نظام الأسماء التجارية الذي يشير إلى وجوب استخدام ألفاظ عربية أو معربة للأسماء التجارية.

وفي قضية ذات صلة بالتعريب يظهر لنا أن من الأيديولوجيات اللغوية في السياسة اللغوية السعودية الإقرار بإشكالية المصطلح والسعي للتعامل الفاعل معه. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ماورد في تنظيم مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية الصادر من مجلس الوزراء، حيث تتضمن أهداف المركز "وضع المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية والعمل على توحيدها ونشرها". كما ورد في أهداف التعليم العالي ضمن سياسة التعليم المشار إليها آنفا التأكيد على أن من أهداف التعليم العالي الترجمة وتنمية ثروة اللغة العربية من المصطلحات. كما قامت مشاريع وطنية في هذا السياق، مثل البنك الآلي السعودي للمصطلحات العلمية الذي تبنته مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وهو معجم آلي موسوعي للمصطلحات، إضافة إلى موسوعة الملك عبد الله العربية للمحتوى الصحي والتي تمثل مرجعا طبيا شاملا باللغة العربية.

كما أن من الأيديولوجيات اللغوية البارزة في السياسة اللغوية السعودية الاهتمام بالتنقية اللغوية. فالحرص على نقاء العربية من اللحن والألفاظ الدخيلة ظاهر في بعض السياسات اللغوية. ومن الأمثلة على ذلك ماورد من رئيس مجلس الوزراء في العام ١٤٠٤هـ ويتضمن ملاحظة بعض الظواهر المتفشية في وسائل الإعلام ومنها انتشار اللحن، والاستعمالات غير الصحيحة في اللغة العربية، والتأكيد على الالتزام باللغة العربية وقواعدها واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تعزيز استخدام العربية واستخدامها في كافة المجالات. كما صدر من ديوان رئاسة مجلس الوزراء في العام ١٤٠٨هـ مايؤكد وجوب التزام قواعد اللغة العربية في جميع الاستعمالات. وفي ذات السياق صدر مرسوم ملكي لتنظيم قواعد الإعلانات التجارية وتضمن التأكيد على وجوب مراعاة قواعد العربية الفصحى. كما تضمن نظام الأسماء التجارية التأكيد على تجنب الأسماء الأجنبية، كما أصدر ديوان رئاسة مجلس الوزراء في العام ١٤٢٣هـ تأكيدا على جهات الحكومية بضرورة المراجعة اللغوية والإملائية للمشاريع قبل رفعها. وفي سياسة الإعلام تأكيد بصورة واضحة على التنقية اللغوية من خلال النص على "الحرص على تنقية المادة الإعلامية التي تقدم من خلال وسائل الإعلام جميعها عن كل ما ينال من اللغة العربية الفصحى ...". كما صدر مرسوم ملكي يتضمن نظام الأئمة والمؤذنين ووضع من ضمن ضوابط الخطباء وجوب معرفة الخطباء بقواعد

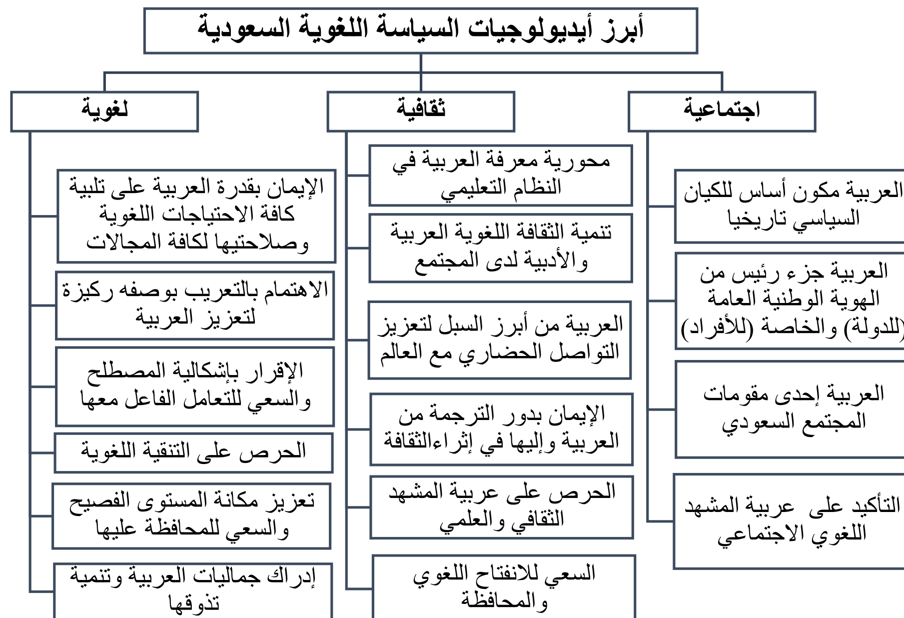
اللغة العربية وعدم الوقوع في اللحن. كما أشار تنظيم مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية إلى أن هدفه الأول "المحافظة على سلامة اللغة العربية". كل تلك الإجراءات والتنظيمات تشير بوضوح إلى أيديولوجية لغوية في السياسة اللغوية السعودية تتمثل في الحرص على التنقية اللغوية والحفاظ على العربية مما يشوبها.

كما يظهر من خلال استعراض السياسات اللغوية السعودية وجود أيديولوجية لغوية تتمثل في تعزيز مكانة المستوى الفصيح والسعي للمحافظة عليه ونشره باعتباره هو الأصل للتعبير عن السياقات الرسمية لاستخدام العربية. وأبرز مثال على ذلك ماورد في السياسة الإعلامية للمملكة العربية السعودية من التأكيد على قضية الفصحى بوضوح من خلال النص على يقين الإعلام السعودي بأن "العربية الفصحى هي وعاء الإسلام ومستودع ثقافته ..." لذا أكدت السياسة الإعلامية على "وجوب الالتزام بقواعد الفصحى"، و "وجوب استعمال الفصحى"، و"الارتفاع بلغة البرامج الشعبية التي تقدم باللهجة العامية شيئا فشيئا وإحلال الفصحى محل العامية"، و"تشجيع البرامج التي تخدم الفصحى وتقويها"، و"الإسهام في تعليم الفصحى لغير الناطقين بها". كما ورد في قواعد تنظيم الدعاية والإعلان النص على وجوب مراعاة قواعد العربية الفصحى.

كما يتجلى من خلال استعراض السياسة اللغوية السعودية وجود إيمان بجماليات اللغة العربية وأن تذوقها وإدراك جوانب الجمال فيها ضمن ما ترمي له السياسة اللغوية. لذلك نصت السياسة العليا للتعليم على أن من أهداف التعليم في المملكة العربية السعودية "تنمية القدرة اللغوية بشتى الوسائل التي تغذي اللغة العربية، وتساعد على تذوقها وإدراك نواحي الجمال فيها أسلوبا وفكرة". وانعكس ذلك على مناهج اللغة العربية في كافة المراحل التي سعت إلى تنمية الذائقة الجمالية تجاه العربية من خلال تدريس الأدب والبلاغة وغيرهما. كما يتجلى الاهتمام بجماليات اللغة العربية من خلال ممارسات العديد من الجهات الرسمية، مثل هيئة السياحة التي سعت من خلال المتحف الوطني بالرياض إلى العناية بالخط العربية وتخصيص بعض الأجنحة له. كما تبرز كذلك جهود وزارة الثقافة في الاهتمام بالخط العربي وإبراز قيمته الثقافية، وما يمتلكه من تاريخ وجماليات في هندسته وتفاصيله وأشكاله، والتي تبرز مخزونا ثقافياً إبداعياً يعكس ثراء الثقافة العربية. وقد قررت الوزارة أن يكون عام ٢٠٢٠ للاحتفاء بالخط العربي باعتباره رمزا من رموز هوية المملكة العربية السعودية.

إن السياسة اللغوية السعودية تنطلق من أيديولوجيات متعددة تنظر إلى العربية بوصفها مكون أساس للكيان الاجتماعي، وجزء من الهوية الوطنية، وإحدى مقومات المجتمع السعودي لذلك أخذت على عاتقها الحرص على عربية المشهد اللغوي. كما تظهر السياسة اللغوية إيمانا بمحورية العربية في النظام التعليمي، وحرصا على تنمية الثقافة اللغوية لدى المجتمع، وإدراكا بأن العربية من أبرز السبل لتعزيز التواصل الحضاري مع العالم، وسعيا لتفعيل الترجمة من العربية وإليها.

كما تظهر السياسة اللغوية السعودية الوعي بقدرة العربية على تلبية كافة الاحتياجات وصلاحيتها للمجالات المتنوعة، بالإضافة إلى الحرص على التعريب مع الإقرار بإشكالية المصطلح والسعي للتعامل معها، مع التأكيد على التنقية اللغوية وتعزيز مكانة الفصحى والسعي لتنمية الوعي بتذوق العربية وإدراك جمالياتها. ويسعى الشكل الآتي إلى تلخيص الأيديولوجيات اللغوية للسياسة اللغوية السعودية:



٨-٢ مرئيات القيادات الإدارية في المملكة العربية السعودية حيال السياسة اللغوية

سعى الباحث لمعرفة مرئيات عينة من القيادات الإدارية في المملكة العربية السعودية حيال السياسة اللغوية. وكان التركيز على عينة من القيادات الإدارية في قطاعات مختلفة لأنهم يمثلون الهرم الإداري وهم أكثر التصاقا بالجوانب التنفيذية للسياسة اللغوية مما يعني أن رأيهم ذو أهمية لتشخيص الواقع ومعرفة ملابساته. وسيستعرض الباحث مرئيات القيادات الإدارية من خلال جوانب ثلاثة هي: طبيعة السياسة اللغوية (في ذاتها)، وفاعلية السياسة اللغوية (أثرها الواقعي)، وأبرز الصعوبات التي تحول دون تفعيل السياسات اللغوية. وفي الشقين الأولين (طبيعة السياسة وفاعليتها) سيستعرض الباحث كميا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بند من بنود الاستبانة ذات الصلة مع الإشارة إلى أن الاستبانة تضمنت مقياسا خماسيا (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). أما في الشق الثالث (أبرز الصعوبات) فسيستعرض الباحث كيفيا إجابات المشاركين من خلال الأسئلة المفتوحة التي وجهت لهم. وتجدر الإشارة إلى أن الباحث في بناء الاستبانة استخدم لفظ (قرارات اللغة العربية) عوضا عن السياسة اللغوية باعتبار أن القرارات تتضمن اللوائح والأنظمة والتعليمات والتوجيهات والسياسات الرسمية وهي أكثر استعمالا في الشأن الإداري وأقرب للفهم المباشر من مفردة السياسة اللغوية لعينة البحث.

٨-٢-١ طبيعة السياسات اللغوية

تظهر البنود الآتية ملخصا لطبيعة السياسة اللغوية السعودية من وجهة نظر عينة من القيادات الإدارية:

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	قرارات اللغة العربية واضحة	٤,٤٠	٠,٠٥
٢	قرارات اللغة العربية شاملة	٣,٨٠	٠,٨٧
٣	قرارات اللغة العربية الحالية واقعية	٣,٨٠	٠,٧٦
٤	قرارات اللغة العربية بحاجة إلى التطوير والتحديث	٤,٦٨	٠,٤٨
٥	من السهل الوصول للقرارات المتعلقة باللغة العربية	٢,٩٦	١,٠٢
٦	هنالك معرفة لدى المؤسسات بأبرز قرارات اللغة العربية المتصلة باختصاصاتها	٣,٠٢	١,١٥
٧	هنالك وعي لدى العاملين في المؤسسات بأهمية القرارات المرتبطة باللغة العربية	٢,٧٢	١,٠٦

يتضح من خلال البنود بشكل عام وجود جوانب إيجابية تتصل بطبيعة السياسة اللغوية السعودية؛ وأخرى سلبية من وجهة نظر عينة الدراسة. تشير النتائج إلى الموافقة الشديدة على أن القرارات المتعلقة باللغة العربية واضحة كما في البند (١)، وفي الوقت ذاته هنالك موافقة شديدة على أن قرارات اللغة العربية رغم وضوحها فهي بحاجة للتطوير والتحديث كما في البند (٤). كما يرى المبحوثون بأن قرارات اللغة العربية تتسم بالشمول والواقعية من حيث العموم كما في البندين (٢ و ٣). أما فيما يتعلق بسهولة الوصول لقرارات اللغة العربية فتشير البيانات إلى أن ذلك البند (٥) يميل للسلبية، فالوصول للقرارات المتعلقة باللغة العربية ليس سهلا ومتاحا من حيث العموم. أما ما يتصل بالوعي بقرارات اللغة العربية وأهميتها فيشير البندان (٦ و ٧) من خلال متوسطهما الحسابي المتدني إلى وجود ضعف في وعي الأفراد العاملين في المؤسسات الحكومية بأهمية القرارات المرتبطة باللغة العربية، كما أن ذلك الضعف ملاحظ على المستوى المؤسسي أيضا وإن كان أحسن حالا من المستوى الفردي كما تشير لذلك بيانات الدراسة. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع الانحراف المعياري في البند (٦) الذي يشير إلى وعي المؤسسات بأبرز قرارات اللغة العربية المتصلة باختصاصاتها مما يظهر تباين المؤسسات واحتمالية وجود ذلك الوعي لدى بعضها وغيابها عن الأخرى.

٨-٢-٢ فاعلية السياسة اللغوية وأثرها على الواقع

يستعرض الجدول الآتي فاعلية السياسة اللغوية من وجهة نظر عينة الدراسة:

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	قرارات اللغة العربية تلبي احتياجات تمكينها	٣,٦٨	١,٠٨
٢	قرارات اللغة العربية تلبي احتياجات الحفاظ عليها	٣,٦٤	٠,٩٥
٣	لقرارات اللغة العربية أثر واضح على الواقع اللغوي في الحياة العامة في المملكة العربية السعودية	٣,٠٢	١,٠٥
٤	لقرارات اللغة العربية أثر واضح على الممارسات في المؤسسات المختلفة	٢,٥٤	٠,٩٥
٥	هنالك العديد من الصعوبات والعقبات التي تحول دون تطبيق القرارات ذات الصلة بالعربية	٣,٤٨	١,٠٨
٦	يوجد وعي ملموس عند الموظفين بأهمية الهوية اللغوية العربية	٣,٠٨	١,١٣

يشير البندان (١و٢) من حيث العموم إلى موافقة عينة الدراسة على أن قرارات اللغة العربية تلبي احتياجات تمكينها، وأنها تلبي احتياجات الحفاظ عليها وذلك بحسب المتوسط الحسابي للبندين المذكورين. كما تشير بيانات الدراسة إلى إقرار القيادات الإدارية بوجود العديد من الصعوبات والعقبات التي تحول دون تطبيق تلك القرارات كما يشير لذلك البند (٥). فالمشاركون يعتقدون بأن

القرارات موجودة ومتنوعة بصورة تلبي احتياجات العربية بما يحفظها ويمكن حضورها؛ غير أن الإشكال ليس في ذات القرارات وإنما في وجود العديد من العقبات والصعوبات التي تحول دون ترجمتها على أرض الواقع. وذلك يتسق مع البند (٤) الذي لم يوافق عليه المبحوثين حيث تظهر إجاباتهم عدم الاقتناع بوجود أثر واضح لقرارات اللغة العربية على الممارسات في المؤسسات المختلفة. كما أنهم يرون ضعف أثر قرارات اللغة العربية على الحياة العامة في المملكة العربية السعودية كما يظهر ذلك البند (٣). أما فيما يتعلق بوعي الموظفين في المؤسسات الحكومية بأهمية الهوية اللغة العربية فتظهر إجابة المبحوثين الحياد في تلك القضية كما يظهر البند رقم (٦) مع ارتفاع في الانحراف المعياري مما يشير إلى تباين إجابات المشاركين بين التأييد والرفض، ولعل ذلك عائد إلى طبيعة المؤسسة الحكومية ومستوى الوعي لدى العاملين فيها. وتتسق تلك الإجابات بشكل عام مع البيانات النوعية التي سنناقشها في الفقرة الآتية.

٨-٢-٣ أبرز الصعوبات من وجهة نظر القيادات الإدارية حيال تفعيل السياسات اللغوية

من خلال التحليل الكيفي لإجابات المبحوثين على الأسئلة المفتوحة يمكن التفريق بين ثلاثة أصناف رئيسة من الصعوبات حيال تفعيل السياسة اللغوية. الأول: إشكالات في ذات القرارات اللغوية، والثاني: إشكالات في العمليات الإجرائية ذات الصلة بالقرارات، والثالث: إشكالات في الجهات الإدارية. وهذه الإشكالات تتظافر فيما بينها لتمثل عوائق تحول دون تفعيل السياسة اللغوية السعودية كما ينبغي.

يرى المشاركون في الدراسة أن القرارات اللغوية في ذاتها تحمل بعض الإشكالات التي تحول دون تطبيقها. ومن أبرز تلك الجوانب عدم معرفة الكثير من الجهات بالسياسات اللغوية وخصوصا المتقادمة منها، كما يرى بعض المبحوثين أن الوصول لهذه القرارات ليس سهلا ومتيسرا وذلك يؤكد ماورد سابقا في البيانات الكمية من حيث إقرار المشاركين في الاستبانة بصعوبة الوصول للقرارات المتعلقة باللغة العربية، وتأييدهم لعدم المعرفة التامة لدى المؤسسات بأبرز قرارات اللغة العربية المتصلة باختصاصاتها (البندان ٥ و ٦ في ٨-٢-١). كما أن من الإشكالات التي طرحها المشاركون حيال قرارات اللغة العربية أن الكثير منها وضع قبل سنوات عديدة دون أن يمسها أي تحديث وتطوير مما جعلها لاتواكب الحراك التطويري الذي تشهده المملكة العربية السعودية من جانب إضافة إلى عدم إفادتها من المستجدات الحديثة والمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم خصوصا مع التطور التقني والحاسوبي والتواصل الشبكي. وتجدر الإشارة إلى أهمية القضايا السابقة ويؤكد ذلك لوبيكانو (Lo Bianco, 2007) بإشارته إلى أن من أهم

القضايا في بناء السياسات اللغوية هي أن تكون السياسة اللغوية واضحة وصريحة، وأن تكون شاملة، وأن تكون علنية ومتاحة للجميع، وبين أن إخفاق الكثير من الدول في سياستها اللغوية نتيجة لبعض أو كل الجوانب السابقة.

وتظهر بيانات الدراسة اتفاق العديد من المشاركين على وجود عوائق رئيسية تحول دون تطبيق السياسة اللغوية ذات صلة بالعمليات الإجرائية للقرارات. وأبرز هذه الإشكالات هي أن قرارات اللغة العربية تفتقد لآلية واضحة في التنفيذ والمتابعة وهما ركنان أساسيان لنجاح أي سياسة لغوية. فعدم وضوح آلية تنفيذ القرارات يؤدي إلى ارتجالية وعدم التزام بالعمل المؤسسي في التنفيذ، واتكالية من حيث اعتماد كل جهة على الأخرى، كما أن ضعف المتابعة يؤدي إلى التراخي في تطبيق القرارات والغفلة عنها وتناسيها مع مرور الوقت وتغير القيادات الإدارية. ويرى المشاركون أن قرارات اللغة العربية لو ارتبطت بآلية واضحة للتنفيذ، وخطوات بينة لمتابعة تطبيقها على أرض الواقع مع إيقاع عقوبات نظامية على المخالفين لاختلف الوضع بصورة جذرية من حيث الوعي بتلك القرارات وفاعليتها على أرض الواقع.

أما ثالث الإشكالات فهي ذات الصلة بالجهات الإدارية. بينت الدراسة تأكيد العديد من المشاركين على أن الجهات الإدارية في ذاتها لديها تحديات تعوق دون تطبيق وتفعيل السياسات اللغوية ومنها قلة الوعي لدى العديد من العاملين في المؤسسات الرسمية نحو أهمية العربية ومحورتيها في الهوية الوطنية والسياسة السعودية، مما يجعل القضايا اللغوية ليست ذات أولوية. وتؤكد ذلك البيانات الكمية في البندين (٦ و ٧) في ٨-٢-١ حيث تظهر البيانات تأييد المشاركين على ضعف الوعي الفردي والمؤسسي بمحورية العربية وأهميتها. كما أن من الإشكالات الإدارية بحسب وجهة نظر عينة الدراسة غياب الموظفين المؤهلين والمختصين في اللغة العربية عن كثير من الجهات وذلك لظروف تنظيمية من حيث عدم وجود وظائف للتدقيق اللغوي أو الاستشارة اللغوية ونحوهما.

إن البيانات الكيفية تظهر تنوع الإشكالات وتداخلها في المسارات الثلاثة (ذات القرارات اللغوية، العمليات الإجرائية ذات الصلة بالقرارات، الجهات الإدارية) مما يؤكد أن العمل لتعزيز العربية في السياسة اللغوية السعودية يتطلب تظافر الجهود وتصحيح العمل بصورة تزامنية من زوايا مختلفة.

٨-٣ السياسة اللغوية السعودية المنشودة لتعزز اللغة العربية وتحقيق تطلعات المملكة ورؤيتها التنموية والتطويرية ٢٠٣٠

بعد استعراض نتائج الدراسة في السؤالين السابقين حول الأيديولوجيات التي بنيت عليها السياسة اللغوية السعودية، ومرئيات القيادات الإدارية في المملكة العربية السعودية حيال طبيعة السياسة

اللغوية السياسة اللغوية، وفاعليتها، والصعوبات ذات الصلة بها فإن من المهم استخلاص الخطوات الرئيسة لبناء السياسة اللغوية المنشودة التي تلبي احتياجات المملكة العربية السعودية وتتواءم مع رؤيتها التطويرية والتنموية. ولوضع ملامح هذه السياسة اللغوية المنشودة فإن الباحث سيستند إلى أدبيات السياسة اللغوية والخطوات الإجرائية للتخطيط اللغوي من جانب بالإضافة إلى نتائج السؤالين الأولين لاقتراح أبرز الخطوات المنشودة. ويمكن اختزال الخطوات التنفيذية للوصول للسياسة اللغوية المنشودة في الآتي:

أولا: تشجيع الباحثين والمراكز البحثية في الجامعات على دراسة القضايا اللغوية لتكوين قاعدة بحثية وتوثيقية حيال الوضع اللغوي الحالي في المملكة العربية السعودية وعلاقة اللغة بالمجتمع وأبرز الإشكالات الحالية في جميع جوانبها (وضع اللغة العربية الفصحى، وضع العاميات المعاصرة، وضع اللغات الأخرى، اللغة في الإعلام، اللغة في الحياة العامة، اللغة في التعليم، اللغة في المؤسسات الحكومية، اللغة في المؤسسات الخاصة، اللغة في مجال العمل، اللغة لدى ذوي الاحتياجات الخاصة ...إلخ). ويمكن توجيه الجامعات السعودية لدراسة تلك القضايا. ومن المهم إشراك كافة الأقسام الأكاديمية ولاتقتصر دراسة الموضوع على رؤية المختصين باللغة العربية بل من المهم الإفادة من خبرات التخصصات الأخرى كالإدارة، والاقتصاد، والقانون، والتربية، وعلم النفس، وعلام الاجتماع، والإعلام، وغيرها من التخصصات.

ثانيا: الإعداد المبدئي للسياسة اللغوية المنشودة بناء على مخرجات البحث العلمي مع الاتكاء على المنجزات الحالية في البنية التنظيمية على مستوى القرارات والسياسات، على أن تتضمن السياسة اللغوية:

أ- تلخيص الواقع اللغوي الحالي: إيجاز حيال الواقع اللغوي في كافة جوانبه وفقا للمعطيات والبيانات العلمية.

ب- رؤية المملكة العربية السعودية حيال الوضع اللغوي: بعد معرفة الواقع اللغوي الحالي وإدراكه تكون الرؤية لتحديد مانطمح لأن نكون عليه.

ج- أهداف السياسة اللغوية المنشودة: أبرز الأهداف الرئيسة التي تسعى السياسة اللغوية إلى تحقيقها.

د- الأطر الرئيسة للسياسة اللغوية: المحددات الرئيسة للسياسة اللغوية السعودية في كافة الجوانب.

هـ- المبادرات الداعمة لتحقيق أطر السياسة اللغوية: مجموعة من المبادرات والأنشطة والبرامج لتحقيق أهداف السياسة اللغوية.

و- بناء منظومة قانونية واحدة للغة العربية: وضع قانون للغة للعربية يجمع أبرز الأطر النظامية ذات الصلة باللغة العربية ويستند على القرارات النظامية الصادرة ويعيد ترتيبها وتطويرها وهيكلتها لتلبي الاحتياجات وتحقق التطلعات كافة. وتلك خطوة

رئيسة لأنها ستبني على المكتسبات السابقة، وستنقل السياسة اللغوية من سياسة لغوية ضمنية إلى سياسة لغوية صريحة.

ثالثا: عرض السياسة اللغوية في صورتها الأولية على كافة الأطراف ذات العلاقة للإفادة من مرئياتهم حيالها ويتضمن ذلك عرضها على أصحاب القرار، والمتخصصين الأكاديميين، ورجال الأعمال ...إلخ.

رابعا: دراسة كافة المرئيات والملاحظات والعمل على الإفادة منها لإخراج السياسة اللغوية في صورتها النهائية.

خامسا: تطبيق السياسة اللغوية وإشاعتها بين كافة الجهات الرسمية والخاصة وإسناد متابعة العمل بها على إحدى الجهات السيادية.

سادسا: إعداد تقارير دورية (فصلية وسنوية) حيال السياسة اللغوية والرفع بها للجهات العليا، ومراجعة السياسة اللغوية وتحديثها وفقا لتلك التقارير الدورية.

إن الخطوات الإجرائية السابقة تسعى لأن يكون العمل لبناء السياسة اللغوية المنشودة قائما على أرضية علمية صلبة تفيد من مختلف التخصصات وتنطلق من وعي تام بالواقع اللغوي وتحدد رؤية واضحة لما تستهدفه السياسة اللغوية، وتنطلق من مبادرات داعمة ومشاريع تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة. كما أنها تستثمر المكتسبات التي حققتها المملكة في سياستها اللغوية وتحاول سد الثغرات الحالية التي حالت دون الالتزام الكامل بالسياسات اللغوية.

الخاتمة

سعت الدراسة الحالية إلى إلقاء بعض الأضواء على الأطر العلمية الرئيسة في السياسة اللغوية مع التأكيد على أنها ممارسة معقدة تتجاذبها أطراف شتى. كما تناولت بإيجاز بعض أدبيات السياسة اللغوية وأمثلة لبعض الدراسات حيال السياسة اللغوية في البلاد العربية وفي المملكة العربية السعودية. وأظهرت الدراسة وجود تأسيس تنظيمي داعم للغة العربية ينطلق من أيديولوجيات اجتماعية، وثقافية، ولغوية محفزة لتمكين العربية واستدامتها. كما استعرضت الدراسة كميا مرئيات القيادات الإدارية حيال قرارات اللغة العربية والتي تظهر تباينا في مختلف الجوانب فهي من جهة تتسم بالوضوح والشمول والواقعية غير أنها بحاجة إلى التطوير والتحديث إضافة إلى الحاجة لتنمية وعي الأفراد والمؤسسات بأهميتها وعلاقتها بالهوية الوطنية. كما يرى المشاركون أن قرارات اللغة العربية تلبي احتياجات تمكينها غير أنها تفتقر للترجمة الكاملة على أرض الواقع. ولم تكن البيانات الكيفية مخالفة لذلك حيث بينت إشكالات عدة تحول دون التطبيق الفاعل لقرارات اللغة العربية منها ماهو متصل بذات القرارات ومنها ماهو متصل بالعمليات الإجرائية وبالجهات الإدارية ذاتها. إن الدراسة الحالية ترى أن السياسة اللغوية المنشودة بحاجة للبناء على قاعدة بحثية صلبة للوصول لرؤية متكاملة وإخراج سياسة لغوية ناضجة تدرك تماما الواقع الحالي، وتحدد

الهدف المستقبلي، وتضع الأطر لتحقيق ذلك الهدف. وفي ضوء الحراك التطويري والنهضوي للمملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ فإن بناء سياسة لغوية سعودية مطلب ملح لمواكبة تلك التطورات من الجانب الفكري والثقافي وتعزيز جانب الهوية الوطنية والذي لم تغفله الرؤية.

المراجع العربية

اتحاد المحامين العرب. (٢٠١٣). قانون اللغة العربية في البلاد العربية. القاهرة: الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب.

الحافي، خالد. (٢٠١٧). الجهود السعودية الحكومية وغيرها في خدمة اللغة العربية داخل المملكة. في: الجهود السعودية في خدمة اللغة العربية: السياسات والمبادرات. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

حجازي، م. (٢٠١٥). التخطيط اللغوي في مصر. ضمن سجل الندوة الدولية التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية. الرياض: مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربية. ١٢٩-١٨١.

حمزة، حسن. (٢٠١٥). موقع العربية في السياسات اللغوية في لبنان. ضمن سجل الندوة الدولية التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية. الرياض: مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربية. ٧٣-١٢٨.

الدخيل، فهد. (٢٠١٧). لغة التدريس في مراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية: جامعة المجمعة - معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، ع١٠، ٥٧ - ٩٢

الربيع، محمد. (٢٠١٣). لغة الإعلان في السعودية. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجمع اللغة العربية، ج١٢٦ ، ٦٩ - ٨٦.

السحيباني، صالح. (٢٠١٣). جهود المملكة العربية السعودية في خدمة اللغة العربية في الخارج. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

السلطان، محمد. (٢٠١٩). الحماية القانونية للغة العربية في الأنظمة السعودية. في: اللغة لاتحمي ذاتها، تحرير: عبدالله البريدي. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

الطاير، عبدالله. (٢٠١٣). رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله للارتقاء باللغة العربية. في: جهود المملكة العربية السعودية في خدمة اللغة العربية. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

الطيان، م. (٢٠١٥). تجربة القطر العربي السوري في التخطيط والسياسة اللغوية. ضمن سجل الندوة الدولية التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية. الرياض: مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربية. ٣٩-٧٢.

العثيمين، عبدالله. (٢٠١٨). تاريخ المملكة العربية السعودية. الرياض: العبيكان للنشر.

عبدالظاهر، أحمد. (٢٠١٤). الحماية القانونية للغة العربية: دراسة مقارنة. أبوظبي: مركز البحوث والدراسات الفقهية والتشريعية والقضائية.

الفهري، ع. (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثًا عن بيئة طبيعية عادلة ديموقراطية وناجعة. الصنائع: الكتاب الجديد.

فؤاد، بوعلي. (٢٠١٥). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بالمغرب. ضمن سجل الندوة الدولية التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية. الرياض: مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربية. ٢١١-٢٦٦.

القرني، إبراهيم (٢٠١٩) دور مراكز الترجمة في الجامعات السعودية في إثراء الترجمة: مركز الترجمة بجامعة الملك سعود أنموذجاً، في: الجهود السعودية في الترجمة من العربية وإليها، تحرير: مالك الوادعي. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

القنيعير، حسناء. (٢٠١٧). العربية في الأنظمة السعودية. في: الجهود السعودية في خدمة اللغة العربية: السياسات والمبادرات. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

القوسي، خالد. (٢٠١٥). الواقع اللغوي في مجال التعليم في المملكة العربية السعودية. مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية: جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية – الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، ع١٥ ، ١٩٣ – ٢٩٣.

كالفي، لويس . ج. (٢٠٠٩). السياسات اللغوية (ترجمة: محمد يحياتن). بيروت: الدار العربية للعلوم.

الماوردي، علي بن أحمد. (٢٠٠٦). الأحكام السلطانية. تحقيق: أحمد جاد. القاهرة: دارالحديث.

المبخوت، شكري؛ والوغلاني، خالد؛ والشيباني، محمد (٢٠١٠). السياسة اللغوية القومية للغة العربية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المحمود، محمود. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. في: اتجاهات حديثة في اللغويات التطبيقية، تحرير: غسان الشاطر. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

المحمود، محمود. (٢٠١٣). السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في أستراليا: دراسة حالة. مجلة الدراسات اللغوية، م١٧، ع١ ، ١٦٧ – ٢١٨.

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. (٢٠١٥). مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

المراجع الإنجليزية

Almahmoud, M. (2013). Investigating status planning through studying language attitudes. International Proceedings of Economics Development & Research, 68(11), 53-60.

Boyd, S. (2011). Do National Languages Need Support and Protection in Legislation? In C. Norrby & J. Hajek (Eds.), Uniformity and Diversity in Language Policy: Global Perspective (pp. 22-36). Bristol: Multilingual Matters.

Centenary of Federation Advisory Committee. (1994). A Report from Australia: a report to the Council of Australian Governments by the Centenary of Federation Advisory Committee. Canberra: Australian Government

Cooper, R. L. (1989). Language planning and social change. Cambridge: Cambridge University Press.

Deumert, A. (2009). Language planning and policy. In R. Mesthrie, J. Swann & A. Deumert (Eds.), Introducing Sociolinguistics (pp. 384-418). Edinburgh: edinburgh university press.

Djite, P. (1994). From language policy to language planning: An overview of languages other than English in Australia. Deakin: National Languages and Literacy Institute of Australia.

Hashemi, M. (2020). Expanding the Scope of Mixed Methods Research in Applied linguistics. in J. McKinley & H. Rose (Eds.) The Routledge Handbook of Research Methods in Applied Linguistics. New York: Routledge

Heuman, A. (2020). Negotiations of language ideology on the Jodel app: Language policy in everyday online interaction. Discourse, Context & Media, 33, 100353.

Hornberger, N. (2015). Selecting appropriate research methods in LPP research: methodological rich points. In F. Hult & D. Johnson (Eds.), Research methods in language policy and planning: A practical guide. (pp09-20). West Sussex: Wiley-Blackwell.

Hult, F., & Johnson, D. (2015). Introduction: The practice of language policy research. In F. Hult & D. Johnson (Eds.), Research methods in language policy and planning: A practical guide.)pp.01-05(. West Sussex: Wiley-Blackwell.

Jernudd, B., & Nekvapil, J. (2012). History of the field: A sketch. In Spolsky (Ed.), The Cambridge handbook of language policy, (pp.16-36). Cambridge: Cambridge University Press.

Jupp, J. (2011). Politics, Public Policy and Multiculturalism. In M. Clyne & J. Jupp (Eds.), Multiculturalism and Integration: A Harmonious Relationship (pp. 41-52). Canberra: The Australian National University E Press.

Karlsson, S., & Karlsson, T. S. (2020). Language policy as ‘frozen’ideology: exploring the administrative function in Swedish higher education. Current Issues in Language Planning, 21(1), 67-87.

Lin, M. (2015). Researcher positionality. In F. Hult & D. Johnson (Eds.), Research methods in language policy and planning: A practical guide. (pp21-32). West Sussex: Wiley-Blackwell.

Lo Bianco, J. (1987). National Policy on Languages. Canberra: Australian Government.

Lo Bianco, J. (2001). From policy to anti-policy: How fear of language rights took policy-making out of community hans. In J. Lo Bianco & R. Wickert (Eds.), Australian Policy Activism in Language and Literacy (pp. 1-11). Melbourne CAE Press.

Lo Bianco, J. (2007). Bilingual and Multilingual Education in National Language Policy. Nontaburi: Royal Institute of Thailand.

Matyja, M. (2020). Specificity of Multiculturalism in Switzerland. Technium Social Sciences Journal, 2, 18-36.

May, S. (2015). Language policy and political theory.In F. Hult & D. Johnson (Eds.), Research methods in language policy and planning: A practical guide. (pp09-20). West Sussex: Wiley-Blackwell.

McCarty, T. (2011). Ethnography and language policy. New York: Routledge.

McGroarty, M. (1997). Language policy in the USA. In W. Eggington & H. Wren (Eds.), Language policy (pp. 1-29). Amsterdam: Benjamins.

Othman, M. F. A. (2020). Minority Language Policy and Planning in the Micro Context of the City: The Case of Manchester. International Journal of Society, Culture & Language, 1-19.

Ozolins, U. (1993). The Politics of Language in Australia. Cambridge: Cambridge University Press.

Schiffman, H. (1996). Linguistic culture and language policy. London: Routledge.

Spolsky, B. (2012). What is language policy?. In Spolsky (Ed.), The Cambridge handbook of language policy (pp. 03–15). Cambridge: Cambridge University Press.

Tavan, G. (2005). The long, slow death of white Australia. Melbourne: Scribe Publications.

Tollefson, J. (1991). Planning language, planning inequality: language policy in the community. Harlow: Longman.

Wilson, S. (2020). Family language policy through the eyes of bilingual children: the case of French heritage speakers in the UK. Journal of Multilingual and Multicultural Development, 41(2), 121-139.

Wright, S. (2016). Language policy and language planning: From nationalism to globalization. Springer.

Saudi Language Policy: Study and Analysis

Mahmoud A. Almahmoud
Associate professor of Applied Linguistics
Applied Linguistics Dept., Arabic Linguistics Inst., King Saud University

***Abstract*.** In the Kingdom of Saudi Arabia, the concern of the Arabic language is reflected in the Saudi language policy, which is displayed in all aspects of decisions, programs, projects, and public life. The Kingdom's development process has facilitated significant improvements at all levels, which enhances the need for continuous review of the language policy to ensure that it is achieving its goals. The current study seeks to discuss Saudi language policy in general, with a specific focus on Arabic language decisions, by utilizing an integrated approach, consisting of questionnaire and interview with a sample of administrative leaders in the Kingdom. The study seeks to discuss the ideology underlying Saudi language policy, as well as views on its nature, effectiveness, impact and implementation challenges; it also proposes a framework to build a Saudi language policy aimed at preserving previous achievements and achieving future aspirations. The study demonstrates the existence of social, cultural and linguistic ideologies that support the policies related to the Arabic language, such as considering it as a basic component of the political entity, a major part of the national identity; it also identifies concern for Arabic in the linguistic landscape, along with its centrality in the educational system, and the keenness of linguistic purification. The results also showed the participants' agreement on the clarity of the decisions on language, as well as its comprehensiveness, need for development, and the extent to which individuals and institutions exhibit a weak awareness of it. Also, it reveals the existence of some problems that prevent its implementation, which are related to the decisions themselves, the procedural processes, or the administrative institutions. The study also provides suggested methodological recommendations to build the desired language policy, which proceeds from a research base and builds on current achievements.